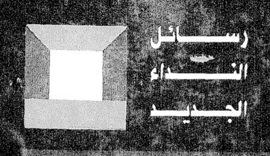


[٢٢]

نظامنا السياسى فى مفترق الطرق

سعيد النجار

32
N
Bibliotheca Alexandrina
0217272

اهداءات ٢٠٠١

أ.د أحمد أبو زيد
أنثروبولوجى

رسائل
النداء
الجديد

[٢٢]

نظامنا السياسى
فى مفترق الطرق

سعيد النجار

المحتـــويـــات

صفحـــة

شركاء لا أجراء

رحبت كما رحب غيرى بدعوة الرئيس حسنى مبارك فى خطابه الأخير لبدء حوار واسع حول أولويات العمل الوطنى يضع فى إعتباره التحديات التى تواجه مصر والظروف التى تحكم علاقاتها الإقليمية والدولية والآفاق التى يمكن أن يستشرفها العمل الوطنى فى المرحلة القادمة. وإننى أقتبس من كلمات الرئيس مبارك إذ يقول:

"كان هدفى من هذا الحوار ولم يزل - أن نسهم جميعا فى صياغة رؤية علمية صحيحة لمصر القرن الحادى والعشرين تعكس نبض الشارع المصرى وتضع أولويات العمل الوطنى فى إطار قومى يتجاوز النظرة الحزبية الضيقة كى نتمكن من بناء الداخل على أسس قوية راسخة تضمن للقدرة المصرية تواجدا مؤثرا وفعالا فى ساحة المنافسة الدولية".

إنتهى كلام الرئيس وأوكد أن كافة القوى السياسية فى مصر وجميع المفكرين والمبدعين والمثقفين يستعجلون اليوم الذى يبدأ فيه مثل هذا الحوار لعقيدتهم أن مصر فى مسيس الحاجة إلى تضامن كل أبنائها لمواجهة ما تطرحه المرحلة الحالية من تحديات دولية وإقليمية.

ومن الواضح أن الحوار الوطنى يثير عددا من التساؤلات التى لا نعرف الإجابة عليها إلى الآن. فما هى موضوعاته، وكيف يتم إختيار المشاركين فيه، وكيف نضمن التوازن بين القوى السياسية المختلفة، وما هى طريقة تنظيم مؤتمر الحوار ومنع أية جهة أو قوة سياسية من الخروج به عن الأهداف المرسومة له، وما مدى إلزامية توصياته. كل هذه التساؤلات على جانب كبير من الأهمية غير أن أهمها جميعا يتمثل فى موضوعات الحوار. فما هى القضايا الرئيسية التى ينبغى أن يتركز عليها إهتمام المؤتمر. هنا نجد أن هناك ما يبعث على القلق. فإننا نلاحظ محاولة واضحة من البعض لتفريغ الحوار من أى مضمون حقيقى. بل إن خطاب الرئيس نفسه لا يشفى الغليل فى

هذه الناحية. فهو يتكلم عن ثلاث غايات رئيسية: وهي المحافظة على أمن مصر وإستقرارها، وتحقيق التوازن بين إحتياجات المواطنين وبين قدرة المجتمع على الوفاء بها، وأخيرا توسيع قاعدة المشاركة فى عملية صنع القرار. ولا أحسب أن أحدا يعارض فى أى من هذه الغايات. غير أن غايات الحوار شيء وموضوعاته شيء آخر. ولا يجوز أن نفهم تلك الغايات على أنها تمثل جدول أعمال المؤتمر. فإن المحافظة على أمن مصر وإستقرارها مسألة فى صميم إختصاص الحكومة القائمة فى السلطة. وكل ما تستطيع القوى السياسية أن تفعله هو أن تبدى تضامنها مع الحكومة فى هذه الغاية وتدين الإرهاب بكل ما تملك من قوة. ولكن هذا حاصل فعلا ولا داعى لدعوة مؤتمر خاص لبحث هذا الموضوع. كذلك الحال بالنسبة للتوازن بين احتياجات المواطن وتوافر الموارد للوفاء بها. هذه مسألة تدخل فى اختصاص وزارة التخطيط ولا شأن لمؤتمر الحوار الوطنى بها من قريب أو من بعيد. يبقى بعد ذلك موضوع توسيع قاعدة المشاركة فى عملية صنع القرار. وهذا موضوع صحيح، بل إنه جوهر الحوار الوطنى. ولا شيء غيره يصلح لكى يحتل مكان الصدارة فى جدول أعمال المؤتمر. وليس ثمة تحفظ على هذا الموضوع سوى أنه جاء فى عبارات واسعة فضفاضة تحتمل تفسيرات مختلفة. ومن ثم فإن من الضرورى أن يكون أكثر تحديدا حتى لا يضيع وقت المؤتمر فى مبارزات كلامية عن معنى المشاركة فى صنع القرار. المطلوب ببساطة أن يكون موضوع المؤتمر بحث الطرق والوسائل لإقامة نظام ديمقراطى حقيقى فى مصر وكيف نحيط الديمقراطية بالضمانات الفعالة لحمايتها من أعدائها سواء من اليمين أو من اليسار. هذا هو الموضوع الوحيد الذى يعبر عن حاجة مصر الماسة فى هذه المرحلة ويمكننا من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية والدخول فى القرن الحادى والعشرين. وهو الموضوع الذى يجعل حوارنا حوار الشركاء وليس حوار الأجراء.

إننا لا نستطيع أن نتقدم خطوة واحدة فى طريق الإصلاح إلا إذا كان التشخيص سليما لحقيقة الأوضاع فى مصر. نقطة البداية التى لابد أن يقتنع بها رئيس الجمهورية والحزب الوطنى أن النظام السياسى الحالى والدستور الذى يستند إليه يفتقر إفتقارا تاما لكل مقومات النظام الديمقراطى. هذه حقيقة أفاض فيها كل فقهاء القانون الدستورى فى مصر دون استثناء. ولا أعرف أستاذا واحدا نازع فيها. غير أن المسألة لا تحتاج إلى أساتذة القانون

الدستورى للتعرف عليها. فهى واضحة وضوح الشمس. هذه هى نقطة البداية فى الحوار الوطنى وهى القاسم المشترك الأعظم الذى يجمع بين كافة القوى السياسية فى مصر بما فى ذلك المخلصين من أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى ذاته. إذا إقتنع رئيس الجمهورية بذلك ودعا إلي مؤتمر وطنى لتبادل الرأى فى تلك القضية الحيوية وإنتهى إلى إتخاذ الخطوات اللازمة لبدء إصلاح سياسى شامل فإنه يكون قد فتح فتحا عظيما وأدى لمصر خدمة جليلة تضعه فى سجل الخالدين. أما إذا إستمع إلى كلام هيئة المنتفعين الذين يجدون مصلحتهم المادية وغير المادية فى بقاء الأشياء على ما هى عليه، إذا إستمع لهؤلاء وصدق أننا خطونا خطوات واسعة فى الديمقراطية وأن العالم يحسدنا على ما نتمتع به من حريات لا نظير لها فى البلاد الأخرى، إذا صدق ذلك فإن الحوار الوطنى يكون أمرا عديم الجدوى، بل يكون مضيعة للوقت.

حقيقة الأمر أن دستورنا الحالى مثل عدمه سواء بسواء وهذا ما يتضح بسهولة من استعراض عيوبه الأساسية. العيب الأول أنه ملىء بالمفاهيم المستمدة من الإشتراكية الشمولية التى سادت مصر فى مرحلة سابقة. فهو يتكلم عن أن نظامنا الإقتصادى نظام إشتراكى، وأن القطاع العام هو ركيزة التنمية، وأن التنمية تتم فى إطار خطة شاملة وأن المدعى الإشتراكى مكلف بالحفاظ على المكاسب الإشتراكية. وهذه كلها مفاهيم تتعارض تعارضا صريحا مع عملية التحول من النظام الإشتراكى إلى الإقتصاد الحر وهو ما إلتزمنا به مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وقطعنا شوطا طويلا فى سبيل تحقيقه. كيف يستقيم ذلك مع ما جاء فى الدستور من مفاهيم إشتراكية. هل نحن فى حاجة إلى دليل بعد ذلك على أن الدستور فى حقيقة الأمر لا وجود له وأن الدولة تستطيع أن تسير فى خط مضاد له تماما دون صعوبات أو عقبات.

غير أن ذلك ليس العيب الوحيد. ولا يجوز أن يدور الحوار الوطنى حول ذلك متجاهلا ما هو أكثر خطرا من هذه المفاهيم. العيب الثانى أن دستورنا يشتمل على بعض الأحكام التى تتناقض تماما مع المبادئ الديمقراطية ومن ذلك الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل موظفا فى السلطة التنفيذية. فإن ذلك يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات ويفرغ المجلس النيابى من سلطته الرقابية. إذ كيف يستقيم أن يكون التابع للسلطة

التنفيذية رقيبا عليها. كذلك فإن النص على أن نصف أعضاء المجلس على الأقل لابد أن يكونوا من العمال والفلاحين يتناقض بوضوح مع مبدأ مساواة كل المواطنين فى الحقوق والواجبات، فلا يجوز إحتجاز نسبة من عضوية المجلس لشريحة دون أخرىَ من المواطنين. أما ما يقال من أن هذا النص ضرورى للدفاع عن مصالح الطبقات المحرومة فهو كلام لا يساوى الحبر الذى كتب به. وإنما هو حيلة لضمان أغلبية أوتوماتيكية لصاحب السلطة ولا شأن له بمصالح العمال والفلاحين. وأخيرا فإن حرمان المجلس من أية سلطة للرقابة على الميزانية أو إدخال أية تعديلات عليها هو فى واقع الأمر إلغاء لأحد الوظائف الأساسية التى قامت المجالس النيابية من أجلها.

أما العيب الثالث فهو الإختلال الصارخ فى توزيع السلطات بين الهيئات الدستورية. فإن السلطة الحقيقية كلها مركزة فى يد رئيس الجمهورية أما الهيئات الدستورية الأخرى فهى عارية عن السلطة ويصدق ذلك على مجلس الشعب، كما يصدق على مجلس الشورى. وفى نفس الوقت فإن رئيس الجمهورية غير مسئول أمام مجلس الشعب. فلا يمكن محاسبته سياسيا. وهذا إخلال واضح بالمبدأ المحورى فى أى نظام ديمقراطى، وهو أنه حيث توجد السلطة لابد أن توجد المسئولية. أما أن تكون السلطة فى مكان والمسئولية فى مكان آخر فهو إنكار واضح للديمقراطية.

العيب الرابع والأخير يتمثل فى أن ما يعطيه الدستور باليمين يأخذه باليسار. فنحن نقرأ فى الدستور عن حق المصريين فى التجمع وحقهم فى تشكيل أحزاب وفى حرمة أشخاصهم ومسكنهم وحرمة مراسلاتهم وكافة الحقوق الأخرى التى تشكل جوهر ما يدخل فى حقوق الإنسان الأساسية. وهذا كلام عظيم جدير بدستور الحرية. غير أن الدستور يحيل فى كل موضع إلى القوانين الخاصة المنظمة لتلك الحقوق. فإذا رجعنا إلى تلك القوانين الخاصة وجدنا أنها تجرد المصريين تماما من حقوقهم الأساسية. فقانون الأحزاب يضع وصاية للحكومة على حق المصريين فى تشكيل ما يشاؤون من تجمعات سياسية، وقانون الطوارئ يجعل من تلك الحقوق والحرمات ألعوبة فى يد الدولة، وقوانين العيب والمدعى الإشتراكى والمحاكم العسكرية تقضى على إستقلال القضاء وتلقى ظلا كثيفا من الشك على حالة العدالة فى مصر.

إن الدستور فى جوهره عقد إجتماعى سياسى يرسم الخطوط الفاصلة بين سلطة الحاكم وحقوق المحكومين. وهو فى المقام الأول قيد على سلطة الحاكم وحماية لحق المحكوم. وهذا لا وجود له فى الدستور الحالى. هذه هى الحقيقة المجردة التى لا نزاع فيها والتى ينبغى أن تكون نقطة الإنطلاق فى الحوار الوطنى.

عندما قامت ثورة ١٩٥٢ أعلنت عن إلتزامها بستة مبادئ من بينها بل على رأسها مبدأ إقامة نظام ديمقراطى سليم. وها قد مضى أكثر من أربعين عاما على الإعلان عن هذا المبدأ. ألم يحن الوقت بعد للوفاء بهذا الوعد بعد هذه المدة الطويلة. لقد تغير العالم من حولنا. تهاوت معاقل الطغيان فى كل مكان ورفرفت أعلام الحرية والديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان فى الأغلبية الساحقة من بلاد العالم الثالث، وما كان ممكنا ومقبولا فى عقد الستينات والسبعينات لم يعد ممكنا ولا مقبولا فى الوقت الحاضر، ولكن مازلنا نتمسك بمبادئ ومفاهيم بالية وأصبحت مصر فى ذيل القائمة من حيث حقوقها السياسية. ويعلم الله أنها كانت فى المقدمة منها بل أنها سبقت عددا كبيرا من البلاد الأوروبية فى المطالبة بالحقوق الأساسية. ولا يجوز أن ننسى أن أحمد عرابى صرخ فى وجه الخديوى توفيق أننا لسنا عبيد إحساناتكم. وكان ذلك سنة ١٨٨١ والظلام يخيم على حقوق الشعوب فى معظم بلاد العالم. واستمر الصراع المرير منذ ذلك الحين إلى أن حصل الشعب المصرى على دستور ١٩٢٣ وكان دستورا عظيما بأى معيار من المعايير. ثم جاءت ثورة ١٩٥٢ وكان من المفترض أن تضيف إليه لا أن تنتقص منه. ولكنها أهدرته. ومما يحز فى النفس ويملؤها مرارة أن يكون ذلك بفعل أبناء مصر وليس بفعل الأجنبى الغاصب. والآن نجد أنفسنا أسوأ حالا فى جميع الحقوق الدستورية مماكنا سنة ١٩٢٣. كنا نموذجا يحتذى وإذا بنا نتطلع إلى الأردن واليمن والمغرب والبلاد الأفريقية لكى نأخذ عنها ونتعلم الديمقراطية.

إن أمام الرئيس حسنى مبارك فرصة نادرة لم تتح لغيره من الرؤساء لكى يدخل التاريخ من أوسع أبوابه وذلك بأن يأخذ زمام القيادة وأن يجعل من الحوار الذى دعا إليه فرصة لبدء عملية إصلاح سياسى شامل. لقد بدأت مصر إصلاحا إقتصاديا واسع النطاق فى ولايته الثانية بعد فترة طويلة

من الخوف والتردد. فليكن الإصلاح السياسى هو الإنجاز الرئيسى فى ولايته الثالثة. إن أملى كبير ألا يستمع إلى هيئة المنتفعين. بل إلى صوت مصر الحقيقى وهى تهيب به أن يدخل فى حوار الشركاء حتى تدخل فى القرن الحادى والعشرين.

خطاب إلى رئيس الجمهورية

سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك   رئيس الجمهورية

تحية طيبة

أبدأ بالتعبير عن شكرى لاختيارى عضوا فى مؤتمر الحوار الوطنى الذى يفتتح أولى جلساته مساء اليوم. وقد كنت أود أن أسهم بجهد متواضع فى هذا الحدث الهام. غير أننى أجد نفسى غير قادر على الاستجابة إلى هذه الدعوة. وقد رأيت أن أتوجه إلى سيادتكم مباشرة لكى تسمع صوتى دون وسيط وحتى أضع تحت نظركم شخصيا الأسباب التى تدعونى إلي الإحجام عن المشاركة فى أعمال المؤتمر.

إننى يا سيادة الرئيس أومن إيمانا عميقا أن المشكلة الأولى لمصر فى هذه المرحلة الدقيقة التى نمر بها هى مشكلة نظامنا السياسى الذى يعانى من اختلالات شديدة تحول دون المواجهة الجادة لما يعترضنا من تحديات ونحن على عتبة القرن الحادى والعشرين. أومن كذلك أن كل مشكلاتنا الأخرى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ترجع بطريق مباشر أو غير مباشر إلى هذا النظام الشمولى الذى عفا عليه الزمن ولم يعد يمثل تطلعات الأمة ولا احتياجاتها فى المرحلة الحالية. ومن ثم فإن نقطة البداية فى إخراج مصر من أزمتها الراهنة ودفعها فى طريق التقدم والإزدهار انما تتمثل فى مراجعة شاملة لنظامنا السياسى بوضع دستور جديد على أسس ومبادئ ديمقراطية حقيقية. وأومن أخيرا أنه بغير اصلاح سياسى شامل سوف نكون عاجزين عن تقديم علاج فعال لما نعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية وعلى رأسها البطالة والفساد وتعاظم الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتردى مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من الشعب المصرى والتدهور الشديد فى مستوى الخدمات الأساسية.

وقد وجدت بعد الاطلاع على تقرير لجنة الاعداد للمؤتمر أن التعديل

الشامل للدستور لا يدخل ضمن اهتمامات مؤتمر الحوار الوطنى. وانما تقتصر مهمة اللجنة السياسية المنبثقة عنه على مراجعة وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ومواجهة التطرف والإرهاب وتعديل القانون المنظم لاختصاصات ومسئوليات المدعى الإشتراكى وتوسيع دائرة عرض مشروعات القوانين والاطار العام للموازنة على مجلس الشورى قبل العرض على مجلس الشعب. وهذه كلها مسائل هامشية لا تستلزم ادخال أية تعديلات على الدستور ولن يكون لها تأثير يذكر فى تغيير الصفة الشمولية لنظامنا السياسى ولن تزيل شيئا من عيوبه الجوهرية مما يجعل المؤتمر فى تقديرى عديم القيمة من حيث علاج مشكلاتنا الأساسية.

إن نظامنا السياسى يا سيادة الرئيس يصرخ فى طلب اصلاح شامل. وكان ينبغى أن تكون المهمة الأولى لهذا المؤتمر هو النظر فى كيفية التحول من النظام الحالى إلى ديمقراطية حقيقية وبحث الآلية التى يتم من خلالها وضع دستور جديد والاتفاق على الضمانات الكفيلة بتأمين الديمقراطية ضد أعدائها من اليمين أو من اليسار.

سيادة الرئيس

عندما قامت ثورة ١٩٥٢ رحبت بها الجماهير الغفيرة من الشعب المصرى وكان من أول أعمالها إعلان المبادئ الستة التى قامت لتحقيقها ومن بين هذه المبادئ بل على رأسها وضع نظام ديمقراطى سليم. وها قد مضى على الثورة ما يزيد على أربعين عاما. ومازال نظامنا السياسى أبعد ما يكون عن مبادئ الديمقراطية. وأحسب أن أربعين سنة كافية للوفاء بهذا الوعد القاطع.

لقد حان الوقت لكى نطرح جانبا نظاما سياسيا يحمل بصمات الشمولية بصورة واضحة. وان أمامكم يا سيادة الرئيس فرصة نادرة لدخول التاريخ من أوسع أبوابه وذلك بقيادة عملية اصلاح سياسى شامل أثناء ولايتكم الثالثة كما قمتم بقيادة اصلاح اقتصادى شامل فى ولايتكم الثانية. ورجائى ألا تستمع إلى هؤلاء الذين يصورون عملية التحول إلى الديمقراطية بأنها مغامرة غير محسوبة. فإن معنى ذلك تأجيل الاصلاح السياسى إلى مالا

نهاية. ومن المؤكد أن هذا أمر لا تقصدونه. اننى أؤكد لكم أن الأمة على اختلاف طبقاتها وتوجهاتها سوف تقف إلى جانبكم صفا واحدا فى سبيل الوصول إلى هذا الأمل المنشود والحفاظ عليه.

إن نظامنا السياسى الحالى بما فيه من اختلالات وعيوب وثغرات فى حالة يرثى لها. وهو فى نفس الوضع الذى كان فيه نظامنا الاقتصادى قبل بدء تنفيذ برنامج شامل لإصلاحه سنة ١٩٩١. ولعلكم تذكرون أن دخولكم معترك الاصلاح الاقتصادى جاء بعد فترة طويلة من التردد وكان هناك الكثيرون ممن أثاروا المخاوف والشكوك لديكم على أساس أنها مغامرة غير محسوبة. وها نحن الآن نصطدم بنفس المخاوف والشكوك. وسوف تثبت الأيام خسران هذا الرأى كما أثبتت التجربة خطأ ما كانوا يذهبون إليه بالنسبة للاصلاح الاقتصادى.

إن الدعوة إلى إصلاح سياسى شامل لا ترجع فقط إلى أن اقامة نظام ديمقراطى سليم حق أساسى من حقوق الشعب المصرى لا يملك أحد أن يسلبه إياها. ولكنها أيضا شرط جوهرى لنجاح الاصلاح الاقتصادى. هذا هو ما تنادى به الآن كافة الهيئات الانمائية الدولية ومصادر المعونة الثنائية التى جعلت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان شرطا من شروط التنمية المتواصلة وأحد الأركان الأساسية للتنمية البشرية. أصبح من المتفق عليه الآن أن التقدم الاقتصادى غير ميسور بغير نظام سياسى يقوم على المحاسبة السياسية والشفافية والمشاركة الشعبية الفعالة والتوازن بين المؤسسات الدستورية. وهذه كلها سمات غائبة عن نظامنا السياسى.

لقد تغيرت الدنيا عما كانت عليه عند صدور دستورنا الحالى. وها نحن نرى أعلام الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ترتفع فى كل ركن من أركان الأرض ولم يعد ثمة مجال للشك أو التردد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية وانحسار الاستبداد والحكم الفردى فى الغالبية الساحقة من بلاد العالم. وليس من المتصور أن تتخلف مصر عن هذا الركب بعد أن ظلت قرنا كاملا من الزمان مصدرا للإشعاع الحضارى. وقد حان الوقت لكى تسترد مكانتها الفريدة بين البلاد العربية والإسلامية.

أختتم خطابى بتأكيد ان قرارى بعدم المشاركة فى مؤتمر الحوار الوطنى لم يكن قرارا سهلا. ولكننى انتهيت بعد تفكير طويل إلى أن الخدمة التى أؤديها لمصر ولكم عن طريق التوجه إليكم مباشرة بهذا الخطاب تجاوز كثيرا ما يمكن أن أسهم به فى مؤتمر الحوار الوطنى بأوضاعه وصورته الحالية.

وتفضلوا بقبول عميق احترامى ،،

سعيد النجار

السبت ٢٥ يونيو ١٩٩٤

مفاهيم رئاسية جديرة بالمناقشة

فى الخطاب الهام الذى ألقاه السيد رئيس الجمهورية أمام الجلسة غير العادية لمجلس الشعب يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٩٣ بمناسبة بدء ولايته الثالثة جاءت مجموعة من المفاهيم تستحق الوقوف عندها والتأمل فيها ومناقشتها. فهى أولا تعكس تفكير رئيس الجمهورية فى عدد كبير من القضايا الهامة التى تشغل بال الرأى العام فى مصر. وهى أيضا تحدد معالم العمل الوطنى خلال فترة الرئاسة التى تمتد إلى عتبة القرن الحادى والعشرين. وقد دعانا الرئيس فى خطابه إلى المشاركة فى حوار واسع يتناول كل القضايا الوطنية. ولعل أهم صور الحوار فى الوقت الحاضر يتمثل فى أن نضع تحت نظر الرئيس مفاهيمنا التى قد تختلف قليلا أو كثيرا عن المفاهيم الرئاسية. وأحسب أنه فى غير حاجة إلى آراء أولئك الذين يتفقون معه فى كل شىء. ومنهم من يتفق معه مقدما قبل أن يعرف رأيه. هؤلاء قد وقعوا على بياض منذ بداية ولايته الأولى بأن كل ما يقوله أو يفعله أو يلمح إليه هو غاية العقل ونهاية الحكمة والفطنة. هو فى غير حاجة إلى هؤلاء. وهم فى مصر والحمد لله أعداد غفيرة ووفرة غزيرة. ولكنه فى مسيس الحاجة إلى أولئك الذين يجهرون بالرأى المخالف.وهم لا يزعمون أنهم دائما على صواب. فالحقيقة ليست حكرا أو وقفا على أحد.ولكنهم يناشدونه أن يذكر نفسه دائما بما قاله أحد عظماء فقهائنا الأوائل. إن رأيه قد يكون صحيحا ولكنه يحتمل الخطأ ورأينا قد يكون على خطأ ولكنه يحتمل الصواب.

من أهم المفاهيم التى وردت فى خطاب الرئيس هو التأكيد على أن الأولوية الأولى فى المرحلة المقبلة تتمثل فى الحفاظ على أمن الوطن واستقراره. وقد تكررت تلك الفكرة مرات عديدة فى خطابه. ويتصل بها ما أعلنه من عزم صارم على اجتثاث الإرهاب من جذوره. ولست فى حاجة إلى تقرير أن هذا هو رأى الشعب المصرى على اختلاف طبقاته وتوجهاته. ليس هناك شخص واحد من بين ستين مليون مصرى يشكك فى أهمية الأمن والاستقرار. ولكن هذه ليست القضية. القضية هى ما معنى أن الأولوية

للحفاظ على الأمن والاستقرار. هل معنى ذلك وقف العمل فى كل شىء وتأجيل كل مشكلة إلى أن ينتهى الوزير حسن الألفى من مهمته ويعلن أنه يجوز لنا أن نبدأ النظر فى القضايا الأخرى.الواقع أن الرئيس نفسه ينفى هذا المعنى. ولكنه لا يحدد على وجه الدقة معنى هذه الأولوية. ويتركنا فى حيرة من أمرنا عن القضايا الأخرى التى لا تتعارض مع الأمن والاستقرار ويكتفى بالعموميات مثل الدعوة إلى حوار واسع وفتح الباب على مصراعيه واستمرار ما بدأناه. وهذا كله كلام لا يسمن ولا يغنى من جوع. ولا يقل أهمية عن ذلك أنه يتجنب الحديث عن أسباب ظاهرة الإرهاب. هل هى مجرد مؤامرة تخريبية جاءت من الخارج ولا علاقة لها بالأوضاع فى مصر. لا أظن أن أحدا يتفق مع هذا التبسيط الشديد للمشكلة. نعم هناك أصابع أجنبية. ولكنها ما كانت تحدث هذا الأثر إلا بسبب النواقص الصارخة فى نظامنا السياسى والإدارى والاقتصادى. للإرهاب صلة وثيقة بتركيز السلطة وانعدام المشاركة الحقيقية فى صنع القرار وغياب الديمقراطية. وله صلة وثيقة بتفشى الفساد فى كل المستويات، والإحساس بالظلم الاجتماعى. بديهى أن الرئيس حسنى مبارك لا يمكن أن يكون مسئولا عن تلك المشكلات الموروثة عن فترات سابقة. كما أن علاج البعض يتطلب أمداً طويلا. ولكن لا شك أن فى يده أن يعمل الكثير. ويكفى أن نذكر الأثر الذى كان يحدثه الاعلان بأن الوقت قد حان للإصلاح السياسى وأنه سوف يبادر إلى دعوة كل القوى السياسية - وعلى رأسها أحزاب المعارضة - للنظر فى برنامج هذا الأصلاح وجدوله الزمنى وأساليبه وطرق التوقى من بعض المحاذير. أؤكد أن مثل هذا الاعلان له فعل السحر فى عزل الإرهابين والقضاء على ظاهرة الإرهاب.

أشار السيد رئيس الجمهورية فى خطابه إلى ما تحقق من إنجازات ومن بينها حرية الصحافة. اذا كان المقصود من ذلك أننا نتمتع بحرية أكبر فى التعبير بالقياس إلى ما كان موجودا فى ظل الحقبة الشمولية أو حتى فى عهد الرئيس السادات فإننى أول من يصفق بالموافقة. ولكن ما طرأ من تحسين فى حرية التعبير شىء وحرية الصحافة شىء آخر. الحقيقة المرة أننا بعيدون كل البعد عن ذلك. نعم توجد صُحف معارضة تقول ما يحلو لها، كما أن الصحف القومية تفسح المجال لبعض الآراء المخالفه وليس هناك رقيب ظاهر

يمنع النشر أو يقيده. ولكن هذا كله لا يرقى إلى حرية الصحافة. واليك الحقائق الآتية:

١- إن صحف المعارضة تمثل نسبة تافهة من حجم الصحافة المصرية وما زالت الأغلبية الساحقة للصحف التى تصل إلى أيدى المواطنين صحافة حكومية وتسمى خطأ الصحافة القومية. هناك تعارض جوهرى بين حرية الصحافة وملكية الحكومة لها. اذا دخلت ملكية الحكومة من الباب خرجت حرية الصحافة من النافذة. ومن غير المجدى القول بأن الحكومة لا تتدخل. فان ملكية الحكومة دليل لا يقبل إثبات العكس.

٢- القول إن الصحافة الحكومية تفسح المجال أمام الرأى والرأى المخالف. هنا نجد أنفسنا إزاء مغالطة كمية. فان المساحة التى يسمح بها للرأى المخالف تمثل نسبة تافهة من المساحة التى يسمح بها للرأى الرسمى. يكفى أن تلقى نظرة على أيه صحيفة أو مجلة حكومية لكى تتبين أن ما يخصص للمديح والتمديح يطغى على أى شيء آخر. والواقع أن الصحافة المصرية فقدت مكانتها فى العالم العربى، وضاع تأثيرها، بسبب هذه الحقيقة وهى أنها فى جوهرها بيانات حكومية ليس فقط من حيث مادة النشر ولكن من حيث طريقة النشر والتقديم والتأخير وتصميم الصفحة الأولى والعناوين الرئيسية. كل ذلك يجعلها نشرة حكومية تقضى على مصداقيتها للقارىء الواعى.

٣- احتكار الدولة للكلمة المسموعة والمرئية. بديهى أن حرية الصحافة لا يمكن تقديرها مستقلة عن حرية الكلمة فى وسائل الإعلام الأخرى. هنا المشكلة ليست مجرد الاغلبية والأقلية ولكنها مشكلة المائة فى المائة. فالحكومة تحتكر الإذاعة والتليفزيون احتكارا كاملا. وعلى ذلك إذا أضيفت كل وسائل الإعلام بعضها إلى بعض وتساءلت عن نسبة الإعلام الذى يصل إلى المواطن عن غير الطريق الحكومى وجدت أنها نسبة بالغة التفاهة وأن المواطن العادى ألعوبة فى يد الدولة تصنع به ما تشاء. فالدولة هى التى تشكل تفكيره، ومواقفه، وسلم أفضلياته، وذوقه، والقيم التى يؤمن بها. وهذه هى سمة الدولة الشمولية بكل ما تعنيه تلك الكلمة. وهى الفكرة المضادة لمفهوم حرية الصحافة.

٤- الصحفيون وأصحاب الرأى فى الإذاعة والتليفزيون كلهم تقريبا موظفون فى الدولة يخضعون لما يخضع له أى موظف آخر فى التعيين والترقية والإحالة إلى المعاش. هنا يصبح التغنى بعدم وجود الرقيب الظاهر مسألة غير ذات موضوع. فالمهم ليس الرقيب الظاهر ولكنه الرقيب الخفى الذى عشش وتأصل فى نفس الصحفى الحكومى وفى تفكيره وطريقة تعبيره. هناك خط أحمر خفى يحدد فى ذهنه المساحة التى يتحرك فيها والمساحة المحظور الإقتراب منها. وإياك إياك أن تتخطى هذا الخط الأحمر. هذه الحقيقة اكتشفتها الانظمة الشمولية بعد بلوغها أعلى درجات الاستبدادية. وجدت أن من السذاجة أن تضع رقيبا فى مكتب يشطب ويعدل ويأمر وينهى. هذه طريقة بدائية. أحسن منها بكثير واكثر فعالية أن تقذف الخوف فى نفوسهم وأن يتعلموا من رأس الذئب الطائرة. وقد أتت الرقابة الخفية بأحسن النتائج.

أشاد الرئيس فى خطابه بالشوط الكبير الذى قطعناه فى توسيع وتعميق الممارسة الديمقراطية وحمل حملة شديدة على من يجادلون فى ذلك. وهذا فى نظره واضح للعيان ولا ينكره أو يقلل من شأنه إلا من كان فى نفسه هوى أو فى قلبه مرض على حد تعبيره. والحقيقة أننى لا أعرف عن أى شىء يتكلم السيد الرئيس. وأؤكد أنه ليس فى نفسى هوى ولا فى قلبى مرض. ويبدو لى أن هناك خلطا بين التقدم الذى أحرزناه فى المجال الإقتصادى وما أحرزناه فى المجال السياسى. نعم أحرزنا شيئا من التقدم فى المجال الإقتصادى لا يمكن انكاره أوالتقليل من شأنه. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث فى المجال السياسى. الدستور هو نفسه الذى ورثناه عن المرحوم الرئيس السادات. قانون الاحزاب هوهو بعينه الذى كان موجودا عندما بدأت الولاية الأولى للرئيس حسنى مبارك، يفرض وصاية على المصريين فلا حق لهم فى تشكيل حزب إلا بترخيص من ولى الأمر. قانون الانتخاب كما هو. قانون الطوارئ مفروض علينا بصفة مستمرة منذ اثنتى عشرة سنة وفى هذا تنفرد مصر دون سائر خلق الله. أين هذا التقدم فى الديمقراطية، نظريا أو عمليا، قانونيا أو ممارسة. هل الزفة التى صاحبت المبايعة والترشيح والاستفتاء تدخل فيما يعتبر تعميقا فى الممارسة والديمقراطية.

رغم هذه الآخذ فإننى كبير الثقة أن الرئيس حسنى مبارك سوف ينجز فى ولايته الثالثة أكثر مما يفهم من خطابه فى الجلسة غير العادية لمجلس الشعب. ولعلنا نتذكر موقفه من الاصلاح الاقتصادى فى بداية ولايته الثانية. كان موقفا سلبيا إلى حد كبير. وكم تكلم عن صندوق النكد الدولى وأن القطاع العام ركيزة التنمية وأنه لا مساس بهذا وبذاك. رغم ذلك فقد شهدت ولايته الثانية أكبر عملية أصلاح إقتصادى عرفتها مصر منذ ثورة ١٩٥٢. ولا أستبعد أن يكون هذا هو شأن الولاية الثالثة. بداية لا تبعث على التفاؤل ونهاية تختلف كل الاختلاف. ويرجع ذلك الى المتغيرات العميقة التى طرأت على البيئة الدولية والاقليمية فضلا عن الرغبة الجارفة لدى الشعب المصرى بكل طبقاتة مما يجعل فى حكم المستحيل الإصرار على نظام سياسى لم يعد يتماشى مع روح العصر أو تطلعات مصر أو احتياجات المرحلة القادمة. وإن غدا لناظره قريب.

حول انتخاب الدكتور أحمد فتحى سرور
رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى

انتخب الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصرى رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى لدورة جديدة تبدأ من ١٧ سبتمبر ١٩٩٤ لمدة أربع سنوات قادمة. وقد آثار هذا الحدث فى نفسى خاطرين متعارضين: الأول هو الشعور بالفخر والاعتزاز لانتخاب مصر ممثلة فى شخص الدكتور فتحى سرور رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى وهو هيئة دولية تضم برلمانات معظم بلاد العالم. هذا الشعور يستوجب إزجاء التهنئة القلبية الخالصة للدكتور فتحى سرور ولمصر والسيد رئيس الجمهورية على هذا الشرف الكبير متمنيا له كل التوفيق فى القيام بمسئوليات المنصب الرفيع أما الخاطر الثانى فهو يختلف تماما عن الأول ذلك أن الدكتور فتحى سرور مع كل ما يتمتع به من صفات حميدة ومع ما يحظى به فى نفوسنا من تقدير واحترام انما يترأس برلمانا هو جزء من نظام دستورى يفتقر إلى أبسط مقومات الديمقراطية. والسؤال الذى يطرح نفسه بشدة بمناسبة انتخابه رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى ماهى مؤهلات الانتخاب لرئاسة الاتحاد البرلمانى الدولى. اذا كانت المؤهلات تتعلق بشخص المرشح لهذا المنصب ولا شأن لها بنوعية النظام السياسى الذى ينتمى له فاننى أهنئ الاتحاد البرلمانى الدولى على هذا الاختيار فلاشك أن الدكتور فتحى سرور يتمتع بالكفاءة العلمية والخبرة العملية والصفات الخلقيه ما يؤهله لهذا المنصب بكل جدارة. أما اذا كانت مؤهلات الاختيار لا تتعلق فقط بشخص المرشح للرئاسة ولكنها تمتد إلى نوعية النظام السياسى الذى يمثله فاننى أهنئ الدكتور سرور وأعزى الاتحاد البرلمانى.

أما أن نظامنا السياسى يفتقر إلى أبسط المبادئ الديمقراطية فهذه مسألة واضحة بذاتها معروفة للدانى والقاصى وكان ينبغى أن تكون معروفة للاتحاد البرلمانى الدولى المحترم. وهذا صحيح سواء نظرنا إلى نظامنا السياسى من حيث المبادئ التى يقوم عليها أو نظرنا إليه من حيث الممارسة

العملية. ولنبدأ بالممارسة. مصر تعيش فى ظل قانون الطوارئ بصفة مستمرة منذ مصرع المرحوم الرئيس أنور السادات فى ٦أكتوبر ١٩٨١ إلى الوقت الحاضر أى لمدة ثلاث عشرة سنة متوالية. وهذا وضع فريد لا نظير له فيما نعرف فى أى بلد فى العالم. ومعنى أننا نعيش فى ظل قانون الطوارئ هو فى الحقيقة وقف العمل بالقانون وفى الجوهر إلغاء لمعنى الديمقراطية. ولا يجوز أن يقال إن هذه ضرورة أملتها حوادث الارهاب. فلم يكن ثمة ارهاب منذ مقتل الرئيس السادات إلى سنة ١٩٨٨ تقريبا. ومع ذلك استمر العمل بقانون الطوارئ. كان يمكن تبرير هذا الوضع الشاذ لو أننا كنا فى حالة حرب مع اسرائيل. ولكن العجيب أن حالة الطوارئ عندنا تزامنت مع السلام مع اسرائيل. المفترض طبقا لدستورنا أن الطوارئ حالة استثنائية بحته لا يجوز اللجوء إليها إلا فى حالة حرب مشتعلة أو اضطرابات عنيفة تهدد الأمن القومى على أن يكون تطبيقها لمدة تتحدد بقيام الضرورة التى استدعتها. غير أن مجلس الشعب المصرى لم يجد غضاضة فى تمديدها سنة بعد أخرى. وقد حدث التمديد الأخير تحت رئاسة الدكتور فتحى سرور ولم يكن لمدة سنة واحدة وانما لثلاث سنوات متوالية. وهذا فى نظرى انتهاك صارخ لنص الدستور وروحه.

غير أن المشكلة لا تقف عند قانون الطوارئ ولكنها تمتد إلى استصدار قوانين تتعارض مع أوليات الديمقراطية وحقوق الانسان. ويكفى أن نشير إلى موافقة مجلس الشعب على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الخاص بتنظيم الانتخابات فى النقابات المهنية وهذا رغم احتوائه على أحكام تتعارض مع الحريات النقابية كما تتعارض مع نصوص الاتفاقية الدولية للحرية النقابية وحماية التنظيم النقابى ولأحكام العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكلها صادقت عليها الحكومة المصرية وصارت بمثابة تشريع داخلى وفقا للمادة ١٥١ من الدستور. وقد وافق مجلس الشعب على هذا القانون بعد ٢٤ ساعة فقط من عرضه عليه رغم ما فيه من مآخذ ورغم المعارضة الشديدة من الأغلبية الساحقة من أعضاء النقابات المهنية.

هذه نماذج عن الممارسات التى تتعارض مع الأصول الديمقراطية ويمكن أن نضيف إليها الكثير مما يتعلق بالحالة التى عليها حقوق الانسان فى مصر كما جاء في تقارير منظمة العفو الدولية وتقارير المنظمة المصرية لحقوق الانسان.

أما من حيث المبادئ الدستورية فان دستورنا ينطوى على احكام تنفى عنه كل صفة ديمقراطية. ولا محل للتفاصيل هنا فقد قال وأطال فقهاء القانون الدستورى ما يكفى وزيادة. ونقتصر على الاشارة إلى ان دستورنا مازال يحمل بصمات الشمولية التى سادت نظامنا السياسى منذ حقبة الستينات. فالسلطة كل السلطة تتركز فى رئاسة الجمهورية. أما المؤسسات الدستورية الأخرى وعلى رأسها مجلس الشعب الذى يرأسه الدكتور فتحى سرور فهى أصداف خاوية. فهى تعطى أشكال الديمقراطية ورسومها ولكنها تفتقر إلى جوهر الديمقراطية. سلطة شاسعة فى يد رئيس الجمهورية دون أية مساءلة سياسية. ومسئولية على كاهل المؤسسات الدستورية دون أية سلطة. وهذا يكفى لتجريد نظامنا السياسى من دعوى الديمقراطية. أضف إلى ذلك ملكية الدولة للأغلبية الساحقه من الصحافة التى تعتبر نفسها بوقا للدعاية للنظام القائم وتعمل على تبرير كل ما تتخذه الدولة من اجراءات أو سياسات. ثم احتكار الدولة احتكارا كاملا لوسائل الاعلام الأخرى سواء كانت من قبيل الراديو أو التلفزيون.

فى ضوء هذه الحقائق اذا كان انتخاب رئيس مجلس الشعب المصرى رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى ينطوى على معنى وجود نظام ديمقراطى فى مصر فان الاتحاد بعمله هذا يكون قد أساء إلى قضية الديمقراطية فى مصر وفى غيرها من بلاد العالم. فهو يعطى أنطباعا على غير الحقيقة ويضعف قضية الاصلاح السياسى ويولد قناعة لدى رئيس الجمهورية وغيره من رجالات النظام بأن كل شئ على مايرام. ألم نحصل على أصوات ١١٦ دولة من مجموع ٢١٩ صوتا ألا يعنى هذا أن الأغلبية قد صادقت على ديمقراطية نظامنا السياسى. والواقع أن هذا هو ما يفهم من رسالة التهنئة التى بعث بها رئيس الجمهورية إلى الدكتور سرور فهو يقول له ان فوزكم برئاسة الاتحاد البرلمانى الدولى جاء تعبيرا عن تقدير المجتمع الدولى لدور مصر والمبادئ والقيم التى

نلتزم بها على طريق الديمقراطية وحرية الرأى واحترام حقوق الانسان. هكذا فهم رئيس الجمهورية معنى انتخاب الدكتور فتحى سرور رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى وله العذر فى ذلك.

واخيرا فان هذا الحدث يختلف فى دلالته عن انتخاب الرئيس حسنى مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية. فهذا قرار سياسى من البلاد الأفريقية نرحب ونفخر به. كذلك لا تعقيب على انتخاب الدكتور بطرس غالى سكريترا عاما للأمم المتحدة أو انتخاب الدكتور عصمت عبدالمجيد أمينا عاما لجامعة الدول العربية فان اختيارهما لهذه المناصب الرفيعة ينم عن تقدير المجتمع الدولى أو العربى لما يتمتعان من صفات شخصية ممتازة وما تتمتع به مصر من مكانة خاصة دون أن يتضمن ذلك حكما على نوعية نظامنا السياسى الداخلى. وهذا غير الانتخاب لرئاسة الاتحاد البرلمانى الدولى. فانه يعنى أكثر من مجرد المؤهلات الشخصية للدكتور فتحى سرور أو مكانة مصر الدولية. فهو يعنى ديمقراطية نظامنا السياسى. وهذا ما يثير القلق لأنه لا يطابق الحقيقه. ان الاتحاد البرلمانى يكون قد أدى لنا خدمة عظيمة لو أن السيد رئيس الجمهورية والدكتور فتحى سرور وأقطاب هذا النظام اتخذوا من هذا الأمر حافزا لهم على المسارعة باجراء الاصلاحات السياسية التى تضعنا حقيقة فى صف البلاد الديمقراطية. أما اذا اتخذوا هذا الأمر دليلا على أننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية كما يزعمون فإننى مرة أخرى أهنئ الدكتور أحمد فتحى سرور وأعزى الاتحاد البرلمانى والديمقراطية.

التجربة التى مرت بها مصر خلال الأربعين سنة الأخيرة وكذلك تجربة البلاد النامية الأخرى وبلاد الإشتراكية الشمولية تشير بوضوح إلى أن غياب الديمقراطية كان وبالا على التنمية والتقدم. غير أن البعض يرى غير ذلك ويستند إلى تجربة بلاد شرق آسيا أو ما يسمى بالنمور الأربعة وهى كوريا الجنوبية وهونج كونج وتيوان وسنغافورة وعند هؤلاء أن تلك البلاد إستطاعت أن تحقق إنجازات إقتصادية رائعة فى ظل أنظمة سياسية سلطوية لا يمكن أن توصف بأنها ديمقراطية ويستخلصون من ذلك أن الديمقراطية ليست لازمة لنجاح التنمية. ولكن يلاحظ أن هذه حالات إستثنائية بحتة. وقد رأينا كيف أن التجربة فى الأغلبية الساحقة من البلاد النامية كانت على غير ذلك حيث أدى غياب الديمقراطية إلى ضياع موارد الدولة فى مغامرات عسكرية وإجراءات أمنية ومشروعات مظهرية كما أدى إلى تفشى الإرهاب والفساد والمحسوبية والسلبية واللامبالاة مما قضى على إمكانيات التنمية. يضاف إلى ذلك أن إمعان النظر فى الظروف السياسية التى سادت فى النمور الأربعة نجد أن هذه البلاد كانت تتمتع فى كل مرحلة من مراحل تقدمها بوجود صحافة حرة غير مملوكة للدولة ومعارضة سياسية قوية وأهم من هذا أو ذاك أن أنظمتها السياسية كانت تقوم على سيادة القانون كما تسمح بدرجة عالية من المحاسبية والشفافية. ومن ثم فإن القول بغياب الديمقراطية فى هذه البلاد ليس صحيحا على إطلاقه. كذلك لا يجوز أن ننسى ما عرفته النمور الأربعة من توتر حاد بسبب التناقض القائم بين النظام الاقتصادى الناجح والنظام السياسى السلطوى الذى لا يفسح مجالا كافيا للحريات السياسية وحقوق الإنسان الأساسية وقد استطاعت تلك البلاد أن تدير هذا التوتر دون الحاق ضرر جسيم بالتنمية إلى أن اضطرت أخيرا إلى التحول نحو نظام سياسى يقوم على التعددية ويأخذ بالمبادئ الديمقراطية السليمة.

من الملاحظ أيضا أن هذه البلاد تنتمى إلى الحضارة الكنفوشية ولعلنا نجد فى ذلك تفسيرا لإمكانية التعايش بين النظام الاقتصادى الناجح والنظام السياسى السلطوى فإن الحضارة الكنفوشية تولد فى نفوس الأفراد

استعدادا للإنصياع للسلطة كما تقوم على التقليل من أهمية الاستقلالية الفردية لمصلحة الكيانات الإجتماعية التى يتلاشى الفرد فيها. وهذا يختلف كل الإختلاف عن الحضارة السائدة فى البلاد الأخرى بما فى ذلك الحضارة العربية والإسلامية حيث التأكيد على ذاتية الفرد ومسئوليته واستقلاليته. وأخيرا فإنه ينبغى أن نأخذ بعين الإعتبار اختلاف البيئة العالمية المعاصرة عن البيئة التى نشأت فيها تلك الحالات الإستثنائية. فقد حققت النمور الأربعة نجاحها خلال عقد الستينات والسبعينات وهذا يمثل الفترة الزمنية التى سادت فيها أنظمة شمولية أو سلطوية فى معظم البلاد النامية. كان من الممكن خلال تلك الفترة أن يتعايش نظام الحرية الإقتصادية مع نظام يفتقر إلى مقومات الديمقراطية. وقد اختلفت الظروف فى الوقت الحاضر بعد التطورات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى وبلاد أوروبا الشرقية. ذلك الزلزال التاريخى الذى أسفر عن انهيار الأنظمة الشمولية القائمة على الإشتراكية الماركسية وأرسل هزات تجاوزت حدود تلك البلاد وتركت بصماتها على النظام السياسى والإقتصادى العالمى. كان من شأن هذه التطورات القضاء على أى مزاعم عن الإنجازات الإقتصادية للأنظمة الشمولية. فقد كشفت الستار عن مدى ما تعانيه تلك البلاد من تخلف إقتصادى وإنخفاض فى مستويات المعيشة بعد سبعين سنة من الحكم الشمولى فى الاتحاد السوفيتى وما يقرب من نصف قرن فى البلاد الإشتراكية الأخرى. كان من شأن هذه التطورات كذلك تأكيد قيمة الحريات السياسية وإحترام حقوق الإنسان باعتبارها الإطار الصحيح للإنجازات الإقتصادية. فى هذا العالم الجديد الذى شهد انحسار الأنظمة الإستبدادية كما شهد بزوغ شمس الديمقراطية يصبح من العسير قيام هذا التزاوج بين نظام الحرية الإقتصادية ونظام الحكم الفردى أو السلطوى.

نلخص من ذلك أن تجربة النمور الأربعة لا تنفى حقيقة أن قيام نظام ديمقراطى سليم من شأنه خلق البيئة الصالحة للتنمية. ومن ثم فلا صحة للقول بوجود تعارض بين الإصلاح السياسى والإصلاح الإقتصادى. والعكس هو صحيح. وليس من الصعب أن نعرف لماذا تؤثر الديمقراطية تأثيرا إيجابيا على التنمية. هناك على الأقل ثلاثة أسباب أساسية. أولها المناخ الإستثمارى الملائم. من المعروف أن المناخ الإستثمارى يتكون من عناصر متعددة بعضها

يرجع إلى السياسات الإقتصادية المطبقة، وبعضها يرجع إلى كفاءة الموسسات المالية والمصرفية والضريبية، بينما يرجع البعض الاخر إلى نظام الحكم ذاته. فإذا توافرت خصائص النظام الديمقراطى كان ذلك أدعى إلى بيئة استثمارية مواتية. وليس من قبيل المصادفة أن الديمقراطيات الراسخة مثل سويسرة وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية هى أيضاً ذات المناخ الاستثمارى الممتاز الذى استطاع أن يجتذب المدخرات العالمية. ليس أيضاً من قبيل المصادفة أن منظمات بريتون وودز قامت أخيراً ببحوث عن نظام الحكم بإعتباره عنصراً هاماً من عناصر التنمية.

السبب الثانى فى أهمية الديمقراطية بالنسبة للتنمية يتمثل فى القدرة على التنبوء مما يسمح بإتخاذ قرارات إستثمارية ذات آفاق طويلة المدى. ذلك أن قواعد اللعب معروفة مقدما فى النظام الديمقراطى. لا يستطيع أحد أيا كان شأنه الخروج عن دائرتها أو انتهاكها. واذا حدث فإن النظام يشتمل على آليات تكفل التصحيح الذاتى. ومن شأن ذلك تمكين الأفراد والمشروعات من التصرف على أساس معطيات ثابتة مما يسمح بإتخاذ قرارات ذات آفاق بعيدة المدى. وهذا لا يتوافر فى ظل أنظمة سلطوية أو استبدادية. فإن عدم وجود قواعد للعب يدفع المستثمرين إلى تأمين أنفسهم بالجنوح نحو أنماط من الاستثمار ذات آجال قصيرة أو أنماط من الاستثمارات السائلة التى يمكن تصفيتها بين عشية وضحاها. ولا يخفى ما ينطوى عليه هذا السلوك من تشويه الاستثمارات وحرمان المجتمع من أكثر الأنشطة انتاجية وأقدرها على تحقيق التقدم الإقتصادى.

وأخيرا روح الإبتكار والتجديد وهذه تلعب دورا هاما فى دفع عجلة التنمية ودعم القدرة التنافسية. هناك ما يدعو إلى الإعتقاد أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يساعدان على خلق البيئة المناسبة لإزدهار روح الإبتكار والتجديد وأن الأنظمة السلطوية والإستبدادية تولد لدى الفرد شعورا بإنعدام اهميته وأنه جزء تافه من آلة ضخمة لا تأثير له عليها ومن هنا فإن هذه الأنظمة تقترن بشيوع عدد من الأمراض الاجتماعية مثل السلبية واللامبالاة والتطرف وغيرها مما يدمر البيئة المواتية لروح الابتكار والتجديد.

إذا أمعنا النظر فى المزايا التى تكفلها الديمقراطيــة والتى تسمح بتوفيـر البيئـة الملائمـة للمناخ الاسـتـثمـارى والقدرة على التنبوء وروح الإبتكار والتجديد نجد أنها ترجع بصفة أساسية إلى بعض المبادئ والقيم التى أصبحت من خصائصها الجوهرية. ذلك أن الديمقراطية تعنى أن الحكومة حكومة قوانين وليست حكومة أشخاص، وأن المؤسسات السياسية والإقتصادية ذات حياة خاصة بها لا يمكن الإعتداء عليها أو الإنتقاص من حقوقها وأن استقلال القضاء كفيل بحصول صاحب الحق على حقه ووقف المعتدى عند حده وأن حرية الصحافة ووسائل الإعلام وبعدها عن سيطرة الدولة أو نفوذها كفيل بالحيدة فى رواية الأخبار وتنوير المواطن عن دلالتها ومغزاها وأن الإلتزام بمبدأ الشفافية فى إدارة الدولة وفى المصروفات والإيرادات العامة يحول دون اساءة استغلال السلطة ويكشف عن الإنحرافات فى حينها. وأن مبدأ المساءلة السياسية والإدارية وتطبيقه على الجميع من القاعدة إلى القمة كفيل بحسن استعمال السلطة. وأن مبدأ المشاركة فى السلطة وتداولها كفيل بمحاربة السلبية واللامبالاة والتطرف. وأن احترام حقوق الإنسان بما فى ذلك حقه فى التعبير عن ذاته بكل وسائل التعبير والتفكير الحر المستقل وحقه فى أن يكون مختلفا عن غيره وحقه فى حرمة شخصه وماله ومسكنه، كل ذلك من شأنه إشاعة روح الأمن والانتماء كما أنه يفسح المجال أمام إزدهار شخصية المواطن وتفتحها بكل تلك الإمكانيات المتنوعة اللانهائية التى وهبها الله للإنسان والتى تنزوى وتتلاشى تحت كبت الأنظمة الشمولية والإستبدادية. هذه القيم والمبادئ ذات صلة وثيقة بالتنمية الاقتصادية. فهى تشجع الأفراد على الإدخار والإستثمار والمخاطرة التجارية والإبتكار والتجديد والنظرة بعيدة المدى وهذا هو جوهر التقدم الإقتصادى.

الديمقراطية والوفاق الوطنى

أعنى بالوفاق الوطنى إتفاق جميع القوى السياسية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها السياسية أو الايديولوجية على مجموعة من المبادىء الأساسية التى تتخطى الفوارق الحزبية. وتعتبر تلك المبادىء الأساسية الحد الأدنى للعمل العام فى المجالات السياسية والإقتصادية والأجتماعية. ومن ثم فإن نقطة البداية تتمثل فى التمييز بين قاعدة السلوك الحزبى من ناحية وقاعدة السلوك القومى من ناحية أخرى. الأولى تقبل المناورة والمساومة والأخذ والعطاء فى معترك الحياة السياسية. أما الثانية فهى ملزمة أدبيا ووطنيا بل وقانونيا فى بعض الحالات لجميع القوى التى تسعى إلى التصدى لمسئولية الحكم والعمل العام.

الوفاق الوطنى بهذا المعنى موجود فى كل البلاد المتقدمة تقريبا. ويصدق ذلك بصفة خاصة على بلاد أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. ومن ذلك إتفاق جميع القوى السياسية فى تلك البلاد على عدم تزييف الإرادة الشعبية تحت أى ظرف من الظروف أو الإعتداء على الدستور أو تفسير الدستور على نحو يجعل منه حبرا على ورق أو إنتهاك حقوق الإنسان الأساسية أو التدخل فى عمل السلطة القضائية أو الإعتداء على حرية الصحافة. فى كل المسائل وغيرها يوجد وفاق وطنى ملزم لمن كان فى السلطة أو خارجها بحيث أن إهدار أى مبدأ من مبادىء الوفاق الوطنى يؤدى إلى تكتل كل القوى السياسية والإجتماعية ضد المعتدى. وتاريخ تلك البلاد حافل بالأمثله التى تدل على قدسية مبادىء الوفاق الوطنى. ولعل أقربها إلى الذهن هو ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل السبعينات عندما تكتل الحزبان الديمقراطى والجمهورى ضد المخالفات الدستورية والممارسات غير القانونية للرئيس ريتشارد نكسون وذلك فى الفضيحة المعروفة بفضيحة ووترجيت والتى أدت إلى إرغامه على الاستقالة وكادت تفضى به الى السجن لولا العفو الذى أصدره الرئيس فورد.

ومن الواضح أن الوفاق الوطنى بهذا المعنى لا يتحقق بمجرد إصدار دستور أو قانون. فهناك العديد من الدساتير والقوانين التى تشتمل على أسمى المبادىء ومع ذلك فهى لا تساوى قيمة الحبر الذى كتبت به. كما أن الوفاق الوطنى قد يوجد دون أن يكون هناك دستور مكتوب. وأنما يستمد قوته وإلزامه من طول الممارسة ورسوخ العرف والتقاليد. وقد يتكون الوفاق الوطنى بعد حرب أهلية طاحنة كما حدث فى انجلترا بعد ثورة كرومويل فى القرن السابع عشر أو فى فرنسا بعد الثورة الفرنسية أو فى الولايات المتحدة بعد حرب الاستقلال والحرب الأهلية. ولكن ليس من الضرورى بداهة أن تكون هناك ثورة أو حرب أهلية لسيادة وفاق وطنى. ولا شك أن نوعية القيادات السياسية فى مرحلة حرجة من مراحل التطور الوطنى تلعب دورا هاما فى هذا الصدد. كذلك من الأهمية بمكان كبير وجود طبقة مثقفة متجانسة من حيث إلتزامها بمبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان وإن إختلفت فيما بينها من حيث توجهاتها السياسية والايديولوجية.

تختلف الصورة فى البلاد النامية إختلافا كبيرا عما هى عليه فى البلاد المتقدمة. بل إن وجود وفاق وطنى فى بعض البلاد وغيابه فى أخرى يعتبر من المؤشرات الهامة على تقدم الأولى وتخلف الثانية. ومع ذلك فإننا نجد بوادر هذا الوفاق بوضوح فى بلد مثل الهند. وهذا رغم فقرها الشديد وتعدد أجناسها ولغاتها والديانات السائدة فيها وحداثة عهدها بالاستقلال. ويتجلى ذلك فى سقوط أنديرا غاندى فى الإنتخابات التى قامت بإجرائها وهى رئيسة الوزراء وحدث نفس الشىء فى ظل راجيف غاندى. كذلك لم يجد جواهر لال نهرو بأسا من قيام حكومة شيوعية فى إحدى ولايات الهند طالما أنها جاءت إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة وطالما أن الحزب الشيوعى يلتزم بالأصول والمبادىء التى يتضمنها الدستور الهندى. نعم، تقع بين الحين والحين اضطرابات دامية بين الهندوس والسيخ والمسلمين. ولكن فى نفس الوقت نلاحظ إجماع الطبقة المثقفة الهندية ومعظم القيادات السياسية على الوقوف صفا واحدا فى وجه الاعتداء على حقوق الأنسان أو العبث بالدستور أو تزييف الإرادة الشعبية. لا أريد أن أرسم صورة مثالية رومانتكية عن الهند. ولا شك أن فيها ما يكفيها مما يتناقض مع هذه الصورة. ومع ذلك فإن الهند مثال نادر بين البلاد النامية. وهى دليل على أن شخصية المهاتما غاندى وجواهر لال نهرو

تفسر الكثير فى هذا المجال. غير أن الهند ليست المثال الوحيد فقد شهدت الفترة الأخيرة تزايد عدد البلاد التى دخلت تحت لواء الديمقراطية وألزمت نفسها بمبادىء الوفاق الوطنى.

إذا أمعنا النظر فى مفهوم الوفاق الوطنى نجد أنه يقوم على قبول المجتمع الصريح أو الضمنى لبعض المبادئ الأساسية:

١- إن الحكومة العادلة الفعالة لابد أن تكون حكومة قوانين وليست حكومة أشخاص. ومعنى ذلك أن أى تقييد للحرية الأصلية التى يتمتع بها الأفراد فى المجتمع لا يكون إلا بناء على قانون يصدر طبقا لإجراءات ومواصفات معروفة مقدما ولا يكون رهنا بالرغبة الجامحة أو الإرادة المستبدة لفرد أو مجموعة من الأفراد. ولهذا المبدأ نتائج متعددة منها رفض فكرة الزعيم أو البطل. فليس هناك شخص لا يمكن الإستغناء عنه مهما كانت عبقريته.والأمة التى تلد عبقريا فى مرحلة معينة قادرة على أن تلد مئات غيره. يترتب على هذا المبدأ كذلك أن السلطة السياسية لابد أن تتداول ليس فقط بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة ولكن أيضا بين الأشخاص داخل كل حزب من الأحزاب. وأن المسئولية والسلطة توأمان لا يفترقان. فليس ثمة سلطة دون مساءلة سياسية. وبالعكس فلا محل للمسئولية إذا لم تكن هناك سلطة. يلزم عن هذا المبدأ أيضا حق المحكوم فى تغيير حكومته عن طريق عملية انتخابية نزيهة تعقد بصورة دورية.

٢- إن المؤسسات بالمعنى الواسع لهذه الكلمة لها حياة وأهداف مستقلة عن حياة وأهداف العاملين فيها وأن المهمة الأولى للقائمين عليها تنحصر فى تنمية المؤسسة وجعلها أكثر فعالية فى تحقيق الهدف من نشأتها وحمايتها من الإنحراف عن أداء رسالتها. ويصدق ذلك على المؤسسات السياسية مثل المجالس النيابية والأحزاب كما يصدق على المؤسسات الإعلامية مثل الصحافة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمؤسسات التعليمية والأمنية والدفاعية وغيرها. ورغم وضوح هذا المبدأ فإن التجربة تشير إلى أن غياب الوفاق الوطنى كثيرا ما يؤدى إلى الإنحراف بهذه المؤسسات عن الغايات التى أنشئت من أجلها. والأمثلة على ذلك عديدة. فالمجالس النيابية قامت للتعبير عن إرادة

الأمة والرقابة على السلطة التنفيذية. لكنهاكثيرا ما تخرج عن ذلك لكى تصبح أداة فى يد الحاكم لتنفيذ إرادته. ووسائل الإعلام قامت لتنويرالرأى العام وإحاطته علما بما يحدث فى الداخل والخارج وتمكينه من إدراك مغزى الأحداث. ولكنها كثيرا ما تصبح بوقا للدعاية والتعمية والتضليل. والشرطة أنشئت لحماية الأمن وحراسة الأشخاص والأموال ومنع وقوع الجريمة وتعقب المجرم وتقديمه للقضاء لكى ينال جزاءه ولكنها كثيرا ما تنقلب إلى أداة للإرهاب والإعتداء على حقوق الإنسان وتغليب الحاكم على خصومه. والقوات المسلحة أنشئت للدفاع عن حياض الوطن ضد العدو الخارجى. وذلك فى إطار مبدأ أساسى وهو تبعية المؤسسة العسكرية للمؤسسة المدنية. ولكنها قد تتحول إلى دولة داخل الدولة. ويمكن أن نمضى فى ضرب الأمثلة إلى مالا نهاية. والمهم هو أن إنحراف المؤسسات عن غاياتها الأصلية لابد أن يؤدى إلى ضعفها ثم إنهيارها. وتجد الدولة نفسها فى النهاية دون مؤسسات فعالة أى دون مقومات الحضارة والتقدم والقوة الوطنية. ولا يمكن تفادى ذلك إلا فى إطار وفاق وطنى يوفر البيئة الصالحة لقيام المؤسسات وإزدهارها ويغرس فى نفوس القائمين عليها أهمية أداء الرسالة المنوطة بهم ومدى الخطر الذى يهدد الدولة والمجتمع إذا ضعفت تلك المؤسسات أو خرجت عن أهدافها.

٣- إن الفرد مصدر الحضارة وإن إحترام حقوقه الأساسية وتمكينه من التعبير عن ذاته دون خوف وأداء دوره كاملا فى المجتمع هو الشرط الأساسى للتنمية والتقدم. ويترتب على ذلك عدة نتائج منها وجوب المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون بصرف النظر عن الجنس أو الديانة أو العقيدة. فلا تجوز التفرقة بين المرأة والرجل، أو بين التابعين لديانات أو عقائد مختلفة. ويلزم عن هذا المبدأ كذلك أن إحترام حقوق الإنسان يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر الوفاق الوطنى. وأخيرا فإن التعددية الفكرية- فضلا عن التعددية السياسية- جزء لا يتجزأ من هذا الوفاق. ومن هنا كان إحترام الإختلاف فى الرأى والتسامح مع من يشذ عن المألوف. بل إن المجتمع يبذل جهدا خاصا لإضفاء الحماية على المخالفين فى الرأى وتمكينهم من التعبير الكامل عن ذواتهم وحمايتهم من الإضطهاد أو الإعتداء.

٤- إن العدالة الإجتماعية هى البيئة الصالحة لكى تزدهر دولة القانون

والمؤسسات. فلا يكفى المساواة القانونية أو الحكومة النيابية أو مسئولية الحاكم أمام المحكوم أو سيادة الفرد والأمة إذا لم يقترن كل ذلك بالسياسات والمؤسسات والآليات اللازمة لحماية الضعيف من القوى وضمان حد أدنى من تكافؤ الفرص والأمان الإجتماعى.

ويقوم الوفاق الوطنى بوظيفة هامة فى الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لأى بلد من البلاد. فهو الذى يضع قواعد اللعبة السياسية سواء من حيث حدود العمل السياسى أو التفرقة بين الواجب الحزبى والواجب القومى. وما يجوز وما لايجوز فى ممارسة العمل العام. هل الوفاق الوطنى والقواعد الدستورية شيء واحد. من المؤكد وجود صلة بين الإثنين. ذلك أن بعض القواعد الدستورية تعتبر عنصرا من عناصر الوفاق الوطنى. ولكنهما مع ذلك مختلفان. فالدستور قد ينطوى على قواعد تفصيلية عديدة لا تدخل فى مفهوم الوفاق الوطنى. من ناحية أخرى فإن الوفاق الوطنى يتجاوز مجرد الإلتزام بنصوص دستورية. يتجاوز ذلك إلى ما يمكن أن نسميه أخلاقيات العمل العام. وهذا يشمل الروح التى يتم بها تطبيق أحكام الدستور كما يشمل الإلتزام ببعض قواعد السلوك التى لا يمكن أن تكون موضع تشريع. فإلتزام صاحب السلطة بعدم تزييف الإرادة الشعبية وإن سنحت له الفرصة. وإحترام حقوق الإنسان مع قدرته على إنتهاكها. والإمتناع عن الإنحراف بالمؤسسات عن غاياتها، كل ذلك يدخل فى مفهوم الوفاق الوطنى وهو من قبيل الأخلاقيات والأخلاق لا تقنن كما يقولون.

ولا تخفى الصلة بين الوفاق الوطنى بهذا المعنى والإستقرار السياسى. فهو إذ يرسم خطوط الملعب الذى يشكل إطار اللعبة السياسية يفسح المجال أمام القدرة على التنبؤ بما يحدث فى معترك الحياة العامة. فالسلوك العام يخضع لقواعد ومعايير معروفة مقدما للكافة. ومن شأن ذلك تضييق دائرة المجهول والمفاجآت. فلا يتصور أن يقفز شخص أو مجموعة من الأشخاص إلى موقع السلطة بزعم أنهم أكثر وطنية من سائر المواطنين أو أنهم أعرف بمشكلات البلد وطرق علاجها. ولا يتصور أن تتدخل السلطة التنفيذية فى أعمال السلطة القضائية أو أن تقف فى طريق تنفيذ حكم قضائى ولا يتصور أن تضع المؤسسة العسكرية نفسها فوق القانون أو أن تخرج على مبدأ تبعيتها

الكاملة غير المشروطة للمؤسسة المدنية. لا يتصور ذلك لا لأن القوانين تمنعه فحسب بل لأن الوفاق الوطنى يجعل من كل فرد حارسا على أصول ممارسة العمل العام. هذه القدرة على التنبؤ هى جوهر الإستقرار السياسى. وهى أيضا الأساس الذى بدونه لا يمكن أن يحدث تقدم إقتصادى حقيقى. وهذا واضح فى حالة البلاد التى تتمتع بقدرة فائقة على إجتذاب الإستثمارات الأجنبية إليها مثل سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا ومعظم بلاد أوروبا الغربية. لا شك أن أحد الأسباب الهامة هو وجود وفاق وطنى عميق الجذور. بل إن وظيفة الوفاق الوطنى تتجاوز الإستقرار السياسى والتقدم الإقتصادى. فهو بما يوفره من إستقرار وأمن نفسى يخلق البيئة الصالحة لكى تزدهر شخصية الفرد وتنمو قدراته المبدعة. وهذا هو الضمان الحقيقى للتقدم الحضارى بصفة عامة. وليس من قبيل المصادفة أن أعظم إسهام فى الحضارة المعاصرة جاء من بلاد تمتعت بوفاق وطنى خلال القرنين الأخيرين. وهذا لا يمنع بداهة من ظهور عبقريات فردية متناثرة فى بلاد أخرى. غير أن العطاء الدافق المتواصل يتطلب بيئة مستقرة آمنة وهذا هو ما يحققه الوفاق الوطنى.

الوفاق الوطني والمتغيرات الدولية

نقف اليوم على عتبة القرن الحادى والعشرين. نقف على عتبة عالم جديد يختلف إختلافا نوعيا عن العالم الذى عرفناه منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد انبثق هذا العالم الجديد بعد تغيرات حثيثة متواصلة طوال نصف قرن من الزمان. ومن أكثر هذه التغيرات أهمية وأبعدها خطرا هو التقدم التكنولوجى الهائل الذى حدث خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على تكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية وتحطيم الذرة والهندسة الوراثية وتكنولوجيا المعلومات وتجميعها وتصنيفها وإسترجاعها وتكنولوجيا المواصلات والإتصالات والإلكترونات والإنسان الآلى. وقد سميت بحق الثورة الصناعية الثالثة تمييزا لها عن الثورة الصناعية الأولى التى جاءت مع إكتشاف قوة البخار فى القرن الثامن عشر والثورة الصناعية الثانية التى جاءت مع إكتشاف قوة الكهرباء فى نهاية القرن التاسع عشر. وكان من شأن هذا التقدم التكنولوجى الباهرأن انفتحت آفاق شاسعة لم تكن تطرأ للإنسان على بال. زادت سيطرة الإنسان على بيئته بسرعة فائقة وكان من شأن هذا التقدم زيادة درجة الإعتماد المتبادل، فقد إرتبط العالم بعضه ببعض بروابط وثيقة تجارية ومالية وتكنولوجية وحضارية. ولم يعد فى مقدور أى بلد أن يعيش بمعزل عن الآخرين. بل إنه يتأثر بهم تأثرا عميقا كما يؤثر فيهم. لقد غدونا جزءا من عالم واحد وأصبح الكوكب الأرضى وكأنه قرية صغيرة. ومعنى الإعتماد المتبادل تزايد فرصة الغنم والغرم فى النظام العالمى الجديد. أمام أى دولة إذا ما عقدت العزم أن تجنى ثمارا ضخمة من تقسيم العمل الدولى. وهذا ما نراه فى بلاد شرق آسيا أو ما يسمى بالنمور الأربعة وهى كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة. فقد خطت خطوات جبارة فى مجال التقدم الإقتصادى. وأصبحت قوة يعتد بها ويحسب حسابها فى المنافسة الدولية. بل إنها تمكنت من أن تتخطى الحدود الفاصلة بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة. إخترقت صناعاتها أسواق البلاد الصناعية الراسخة وأخذت مكانها بين الطليعة فى عدد كبير من المجالات. وهى لم تكن شيئا مذكورا قبل سنوات معدودات. غير أن الإرتباط الوثيق بين أجزاء العالم

يحمل أيضا بعض المخاطر. ويتمثل ذلك فى السرعة الفائقة التى تنتقل بها الصدمات الإقتصادية من مكان إلى مكان آخر. إرتفاع أسعار البترول أو إنخفاضه وتقلبات أسعار العملات الرئيسية مثل الدولار أو الين اليابانى أو المارك الألمانى وتغيرات أسعار الفائدة الدولية وظهور موجة كسادية أو إنتعاشية فى البلاد الصناعية الكبرى- كل ذلك ينتقل فى سرعة البرق من مكان نشأته إلى كل بلاد العالم ويحدث آثاره الإيجابية أو السلبية فى الإقتصاد الدولى. ولهذا دلالته بالنسبة لنوعية السياسات الإقتصادية الملائمة لاستيعاب مثل تلك الصدمات. هناك سياسات صالحة وأخرى غير صالحة فى هذا العالم الجديد. ولابد لكل دولة أن تتسلح بتلك السياسات التى تعطيها القدر الكافى من المرونة للتواؤم مع الصدمات الوافدة من الخارج. التخطيط المركزى والقطاع العام والتسلط البيروقراطى - كل هذه السياسات هى ديناصور العالم الجديد لإنعدام كفاءتها وإفتقادها إلى المرونة الكافية. وهى فى الجسم الإقتصادى مثل تصلب الشرايين فى جسم الإنسان. لا تلبث أن تقضى عليه.

العالم الذي نواجهه اليوم هو أيضا عالم التكتلات الإقتصادية العملاقة. وها هى المجموعة الأوروبية تستكمل وحدتها فى نهاية ١٩٩٢. ولعل هذا التاريخ لا يخلو من دلالة من حيث اثاره البعيدة على الإقتصاد العالمى. فهو عيد مرور خمسمائة عام على إكتشاف كريستوفر كولومبس للدنيا الجديدة. ونحن الآن نشاهد أكبر تجمع إقتصادى فى العالم. حيث أن المجموعة الأوروبية تضم ٣٦٠ مليون نسمة وهى تمثل نسبة عالية من التجارة الدولية والنشاط الإقتصادى العالمى والقوة الشرائية والتكنولوجية. وتشتمل على دول تتمتع بدرجة عالية من التفوق والديناميكية. ولقد امتد المجال الإقتصادى الأوروبى أخيرا لكى يشمل بلاد رابطة التجارة الأوروبية أو ما يسمى الإفتا فيما عدا سويسرة. وليس من المستبعد أن تتسع رقعتها فى المستقبل لكى تضم ما تبقى من أوروبا وخصوصا بلاد أوروبا الشرقية. وهكذا تولد أوروبا الموحدة بقوة إقتصادية وسياسية وثقافية لا تقل فى آثارها عن كتشاف الدنيا الجديدة. وها هى الولايات المتحدة الأمريكية فى سبيل إنشاء منطقة تجارة حرة مع كندا والمكسيك وقد تمتد إلى بلاد أخرى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وهى تطاول المجموعة الأوروبية فى ضخامتها وقوتها. ويقال مثل

ذلك بالنسبة لإتجاه اليابان إلى إنشاء مجموعة إقتصادية مع النمور الأربعة وبعض بلاد جنوب شرق آسيا وحوض المحيط الهادى بما فى ذلك أستراليا ونيوزيلندة. ولا يخفى ما تنطوى عليه تلك التكتلات من آثار بعيدة المدى على النظام الإقتصادى والسياسى العالمى وبلاد العالم الثالث وليس هنا مجال استعراض هذه الاثار ويكفى أن نقول إن عالم التكتلات الإقتصادية سوف يقترن بإرتفاع كبير في مستويات الكفاءة الإنتاجية و التقدم التكنولوجى. ومعني ذلك إزدياد حدة المنافسة في الأسواق العالمية . وويل لمن يتخلف فى هذا السباق.

بيد أن من أكثر التطورات مغزى من الناحيه الإقتصادية والسياسية يتمثل فى انهيار الاتحاد السوفيتى وتحول الجمهوريات المكونة له مع بلاد شرق أوروبا من الإشتراكية الماركسية اللينينية إلى الديمقراطية الليبرالية ونظام الإقتصاد الحر ومن ديكتاتورية الحزب الواحد إلى التعديدة الحزبية ولم يحدث هذا التطور تحت ضغط عوامل أيديولوجية أو نتيجة لمؤامرة بورجوازية ولكن بناء على ما تمخضت عنه التجربة الإنسانية بعد سبعين سنة فى الإتحاد السوفيتى وما يزيد على أربعين سنة فى بلاد أوروبا الشرقية. أثبتت تلك التجربة فشل الإشتراكية الشمولية فشلا ذريعا فى توفير العيش اللائق الكريم للمواطنين وفى حمايتهم من طغيان الحزب الواحد وإستبداد الحكم الفردى. أثبتت فساد النخبة الحاكمة التى زعمت أنها تحكم بإسم الجماهير الكادحة وكانت فى حقيقة أمرها أكبر خديعة مارسها حاكم على محكوم. رفعوا أشعار العدالة الإجتماعية وقالوا أنهم بناة المدينة الفاضلة ولكنهم إنتهوا بإقامة القرية الظالمة.

هذا هو العالم الجديد الذى نواجهه على عتبة القرن الحادى والعشرين. عالم التكنولوجيا والإعتماد المتبادل والتكتلات الإقتصادية الضخمة. عالم الديمقراطية وحقوق الإنسان والإقتصاد الحر والمشروع الخاص. وقد جاء إلينا بمفاهيم جديدة وتحديات لم تكن مطروحة. وفى نظر المفكر الأمريكى فرنسيس فوكوياما أن هذه التحولات إنما تمثل نهاية التاريخ. بمعنى أن الأنظمة السياسية والإقتصادية التى عرفتها الإنسانية وطبقتها فى بلد أو آخر وفى زمن أو آخر إلتقت جميعا عند نظام واحد يقوم على الديمقراطية والمساواة بين

الناس وحرية الفرد فى التعبير عن ذاته وحمايته من إستبداد السلطة أيا كانت الشعارات التى ترفعها أو تحكم بإسمها. كذلك إلتقت الأنظمة الإقتصادية عند نظام واحد يقوم على مبادىء الملكية الفردية والمشروع الخاص وقوى السوق ورفاهية المستهلكين مع عدم إغفال العدالة الإجتماعية. هذا النظام الذى إلتقت عنده الأنظمة السياسية والإقتصادية يقوم على الفكرة الليبرالية. لقد واجهت الليبرالية التحديات من كل جانب وإنتصرت عليها جميعا. ففى بداية القرن العشرين جاء التحدى من نظام الملكيات المطلقة التى كانت تقوم على الحق الإلهى للمملوك وترفع شعار الإصلاح بإسم المستبد المستنير. ولكنها إنهزمت أمام الأنظمة الديمقراطية الليبرالية فى الحرب العالمية الأولى. وجاء التحدى الثانى من الأنظمة الفاشستية فى الفترة ما بين الحربين. ولكنه إنهار مع الهزيمة الساحقة التى لاقتها ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية. وكان التحدى الثالث والأخير من الأنظمة الشيوعية التى تدين بالماركسية. وهذه أيضا سقطت سقوطا مدويا فى منتصف الثمانينات مع ولاية جورباتشوف. وهكذا كان الإنتصار المؤزر- كما يرى فوكوياما - للديمقراطية الليبرالية فى مواجهة الحكم المطلق والفاشستية والشيوعية. وهو إنتصار دائم يمثل نهاية التطور التاريخى للأنظمة السياسية والإقتصادية خلال حقبة طويلة من تاريخ الإنسانية.

ليس معنى ذلك إنتهاء الصراع بين الفكرة الليبرالية وغيرها من الأفكار المعادية فى كل بقعة فى الأرض. فما زالت هناك بلاد عديدة تأخذ بأنظمة سياسية وإقتصادية تبعد كثيرا أو قليلا عن الديمقراطية الليبرالية. ولكنها سائرة لا محالة فى الطريق نحو مجموعة من المبادىء والقيم إستقرت فى ضمير الإنسانية. قد تطول فترة الصراع أو تقصر. ولكن اللقاء فى نهاية المطاف سوف يكون فى نظام يؤمن بأن الفرد هو الحقيقة الإجتماعية الوحيدة التى ينطلق منها كل تقدم حضارى وأن الحرية الفردية هى منبع الإبداع وأم الفضائل. هذا هو الأساس الذى تستند إليه فكرة الوفاق الوطنى التى لابد منها لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

يقوم الوفاق الوطنى على قبول المجتمع صراحة أو ضمنا لمجموعة من المبادىء والقيم تتخطى الفوارق الحزبية وتكون ملزمة لكل من يتصدى للعمل العام ومن ذلك أن الحكومة الصالحة لابد أن تكون حكومة قوانين وليست حكومة أشخاص وأن المؤسسات العامة بالمعنى الواسع ذات حياة وأهداف مستقلة عن العاملين فيها وأن الفرد وحريته وأمنه هو أساس التقدم ومنبع الأبداع الحضارى وأن العدالة الإجتماعية هى البيئة الصالحة لترسيخ هذا الوفاق وإزدهاره . والمسأله هى إلى أى حد تتفق هذه المبادىء والقيم مع مواقف القوى السياسية المختلفة سواء كانت يسارية أو إسلامية أو ليبرالية . أما القوى اليسارية فلاشك أنها الآن أكثر إستعداداً لقبول هذه المبادىء مما كانت قبل الهزة الشديدة التى أحدثتها ثورة جورباتشوف فى كل المفاهيم الموروثة عن الماركسية اللينينية . ومن المعروف أن اليسار كان ينظر بإرتياب إلى بعض هذه المبادىء بإعتبارها تمثل ماكان يسميه الديمقراطية البرجوازية . غير أن تجربة السنوات الأخيرة أثبتت بما لايدع مجالاً للشك أن لهذه المبادىء قيمة عالمية تتخطى حدود الزمان والمكان . ولكن من الخطأ الكبير أن نتوهم أن إنهيار النظام الشيوعى فى الإتحاد السوفيتى وبلاد أوربا الشرقية يعنى زوال الفكره الإشتراكية . فقد نشأت تلك الفكرة أصلاً من أجل تحقيق مجتمع مثالى يزول فيه ظلم الإنسان للإنسان ويرفرف عليه علم العدالة الإجتماعية ويتخلص من المؤسسات والسياسات التى تعوق التقدم ويأخذ بالنظرة العلمية فى كل المجالات . ولا أظن أن هذا العنصر من عناصر الفكرة الإشتراكية قد تلاشى مع إنهيار النظام الإشتراكى الماركسى فى الإتحاد السوفيتى وبلاد أوربا الشرقية . فالفكرة الإشتراكية من حيث أنها تمثل السعى وراء المجتمع العادل كانت قوة لها وزنها السياسى قبل قيام الإتحاد السوفيتى . وليس هناك شك أنها سوف تبقى بعد زواله بإعتبارها تجسيدا لأمل يداعب خيال الإنسان منذ فجر التاريخ . ولكن هذا لا ينفى أن التطورات العميقة التى حدثت خلال عقد الثمانينات لها دلالتها الخطيرة لكل القوى اليسارية فى شتى بلاد العالم . والواقع أن أزمة اليسار كانت قد بدأت قبل الثورة الروسية الثانية التى

حمل لواءها جورباتشوف . ويتضح ذلك من الهزائم الإنتخابية التى أصابت الأحزاب اليسارية فى عدد كبير من البلاد كما يتضح من الإنكماش الكبير الذى طرأ على عدد الأعضاء المنتمين إلى الأحزاب الشيوعية . وقد أخذت هذه الإتجاهات فى التسارع على أثر ثورة جورباتشوف وما أحدثته من تغييرات بعيدة المدى فى معظم البلاد الإشتراكية . وبدأت قوى اليسار تراجع برامجها ومواقفها السياسية بهدف تخليص الفكرة الإشتراكية من المبادىء والمفاهيم التى تتعارض مع الديمقراطية . وهذا هو التحدى الكبير الذى يواجه القوى اليسارية خلال عقد التسعينات وتتمثل فى إعادة صياغة برنامج العمل السياسى بحيث يأخذ بعين الإعتبار دروس التجربة الإنسانية بما يزيل العداء للمجتمع المفتوح ويبلور مفهوم العدالة الإجتماعية . وهذا يقتضى إعادة النظر فى الكثير من المفاهيم التى تسربت إلى الإشتراكية عن طريق النظرية الماركسية . ومن ذلك فكرة الصراع الطبقى ودكتاتورية الطبقة العاملة وحتمية الحل الإشتراكى والوقوف موقف العداء من الملكية الفردية وصاحب رأس المال أو رب العمل وإعطاء مفهوم خاص للديمقراطية يتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية وإحتكار العمل السياسى للحزب الشيوعى أو الإشتراكى دون سائر الأحزاب ، والقضاء على التعددية الفكرية وتجنيد الفنون والتعليم من أجل الدعاية للفكرة الشيوعية أو الإشتراكية. كان أنصار الماركسية يرددون أن الحرية السياسية إنما هى مسألة شكلية لا قيمة لها وأن الديمقراطية الليبرالية واجهة زائفة لخدمة الطبقة البورجوازية . وواضح أن هذه الأفكار والمفاهيم كانت أدوات فى يد الإشتراكية الشمولية لتبرير الطغيان السياسى وإنتهاك حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية . وقد أثبتت التجربة بصورة قاطعة فساد هذه الأفكار كما أثبتت أنه ليس ثمه تعارض بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الإقتصادى أو بين الحريات الأساسية ومصالح الطبقة العاملة. بل على العكس من ذلك فإن الحرية السياسية والإقتصادية هما الضمان الحقيقى لتوفير الرخاء والرفاهية للجميع . وأعتقد أن اليسار الجديد قد أحرز تقدماً ملموساً فى إستبانة وجه الخطأ والخطر . ولم نعد نسمع الكثير عن الصراع الطبقى وديكتاتورية الطبقة العاملة والرجعية المتحالفة مع الإستعمار وديمقراطية الواجهات التى كانت فى وقت من الأوقات تمثل جوهر خطابهم السياسى .

غير أن التعارض بين الإشتراكية الشمولية ومبادىء الوفاق الوطنى لا يقف عند الأفكار والمفاهيم ولكنه يتعدى ذلك إلى السياسات الإقتصادية التى مازالت تحتل مكاناً بارزاً فى برنامج العمل السياسى لبعض قوى اليسار . ومن ذلك موقف اليسار إزاء ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ومايتفرع عنها من دور القطاع العام فى النظام الإقتصادى . فإن التطورات الأخيرة فى البلاد الإشتراكية لا تدع مجالا للشك فى فشل النموذج القائم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج . ويلزم عن ذلك وجوب تقليص دور القطاع العام فى النظام الإقتصادى . هناك مئات بل آلاف الأنشطة الإقتصادية التى لايمكن أن نفهم تواجد الدولة فيها إلا على أساس إعتبارات أيديولوجية ثبت بطلانها فى كل بلاد العالم التى أخذت بها أو على أساس إعتبارات تاريخية لم تعد تمثل متطلبات المرحلة الحالية ، لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الإقتصادية

إن مستقبل الإقتصاد المصرى يدور وجودا وعدما مع قدرتنا على التعامل مع مشكلة القطاع العام . ولا مفر من إعادة رسم الدائرة التى يعمل فيها كل من القطاع العام والقطاع الخاص بما يتفق مع متطلبات المرحلة الحالية وما يتفق مع التجربة التنموية فى كل بلاد العالم شرقه وغربه ، شماله وجنوبه . وهذا يقتضى تطبيق سياسة التخصيصية أى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص على النحو وبالقدر الذى يغير من الطبيعة البيروقراطية لنظامنا الإقتصادى وهذا لازم لأسباب سياسية بقدر لزومه لأسباب إقتصادية . فإن من الصعب إن لم يكن من المستحيل قيام نظام ديمقراطى سليم إذا كانت الدولة تسيطر على نسبة عالية من مجموع الإقتصاد القومى وتتحكم بذلك فى أرزاق الملايين من أفراد الشعب .

بالإضافة إلى ذلك فإن تجربة السنوات الأخيرة توجب على قوى اليسار رفض أسلوب التخطيط المركزى والأخذ بالتخطيط التأشيرى الذى يعتمد بصفة أساسية على آليات السوق . ومن الواضح أن أسلوب التخطيط المركزى كان نتيجة طبيعية لملكية الدولة لوسائل الإنتاج وسيطرتها على نسبة عالية من النشاط الإقتصادى .

فإذا سقطت فكرة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج فإن ذلك يتتبع بالضرورة سقوط مبدأ التخطيط المركزى والإعتماد بصفة أساسية على قوى السوق فى توجيه الموارد إلى فروع الإنتاج المختلفة . ومن شأن ذلك توفير البيئة الملائمة لقيام الديمقراطية وإزدهارها . فإنه توجد صلة وثيقة بين الديمقراطية الليبرالية والإعتماد على قوى السوق . كلاهما يضع السلطة النهائية فى القاعدة الشعبية وليس فى القمة . فالديمقراطية تقوم على أن الشعب مصدر السلطات . ونظام السوق يقوم على أن السلطة النهائية فى توجيه الموارد تعود إلى جمهور المستهلكين.

وقد يقول قائل وماذا يبقى من الإشتراكية إذا طرحنا جانبا كل المفاهيم والسياسات التى كانت الى وقت قريب تشكل جوهر العمل السياسى لدى قوى اليسار . والجواب على ذلك أن كل هذه المفاهيم والسياسات موروثة عن الماركسية ومن المستحيل التوفيق بين الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية وبين الصراع الطبقى ودكتاتورية الطبقة العاملة وملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزى من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن على قوى اليسار أن تختار بين الديمقراطية بهذا المعنى وبين العناصر الماركسية فى برنامجها السياسى . إذا إختارت الديمقراطية فإن عليها أن تتطور نحو إشتراكية العدالة الإجتماعية التى ينادى بها حزب العمال فى بريطانيا أو الديمقراطية الإجتماعية فى البلاد الأوربية .

الديمقراطية والإسلام السياسى

لا نستطيع الكلام عن استكمال المسيرة الديمقراطية دون الإشارة إلى ظاهرة التطرف الدينى. نعرف أن مصر تمر فى الوقت الحاضر بمرحلة حرجة من جراء المواجهة مع الحافة المتطرفة من التيار الدينى. هذه الحافة المتطرفة تعتقد أن البعث والتجديد فى مصر والعالم الإسلامى لن يتحقق إلا بالعودة إلى ما كان عليه المجتمع الإسلامى فى فجر الإسلام بكل تنظيماته ومؤسساته ورموزه وأشكاله. وهى تلجأ إلى الإرهاب والعنف فى سبيل تحقيق أهدافها. وهذا فى واقع الأمر هرب من الحاضر ودعوة إلى الهجرة إلى الماضى السحيق مما يعرض مستقبل التنمية والديمقراطية بل مستقبل مصر ذاتها إلى أفدح الأخطار. غير أن المجرى الرئيسى للحركة الإسلامية يرفض فيما يبدو هذا التطرف. ولكنه لا يقدم برنامجاً واضح المعالم والتفاصيل. ويكتفى برفع شعار "الإسلام هو الحل". ولكن من الواضح أن هذا الشعار قابل لتفسيرات متباينه. قد تنطوى بعض هذه التفسيرات على موقف سلفى يتعارض مع مقتضيات التقدم الإقتصادى وحقوق الأنسان الأساسية. ولكن من الممكن أيضاً أن ينطوى هذا الشعار على تفسير مستنير يتماشى مع مقتضيات العصر ولا يشكل عقبة فى طريق التقدم أو السلم الإجتماعى. لذلك فإن التيار الذى يرفع شعارات دينية ويصبو إلى السلطة السياسية لا يمكن أن يقف عند حد العموميات التى تحتمل تفسيرات متناقضة.

إن مصلحة التيار الدينى ذاته فضلاً عن مصلحة مصر والعالم الإسلامى تشير بجلاء إلى وجوب أن يكون أكثر تحديداً فى كل القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية المطروحة وأن يتخطى مرحلة الشعارات العامة إلى مرحلة أعلى من العمل السياسى. ومن المعروف أن موقف العمومية والإبهام من جانب دعاة الإسلام السياسى أصبح يشكل عقبة كؤود فى سبيل إستكمال المسيرة الديمقراطية. فإن نسبة عالية من أفراد الطبقة الواعية ترى خطراً كبيراً فى فتح ملف الديمقراطية طالما أن دعاة الإسلام السياسى لا يفصحون عن نواياهم الحقيقية. وعندهم أن رفع شعار الإسلام هو الحل أو شعار

تطبيق الشريعة الإسلامية يخفى وراءه خطة مبيتة من شأنها القضاء المبرم على الديمقراطية والتنمية والسلم الإجتماعى. وهم يعتقدون أن دعاة التيار الدينى إنما يلعبون اللعبة الديمقراطية طالما أنهم خارج السلطة السياسية. فاذا تمكنوا من إقتناصها فان أول عمل لهم سوف يكون القضاء على الحرية الشخصية والديمقراطية الحقيقية. والواقع أن هذا هو الموقف غير المعلن للحزب الوطنى وبعض القوى السياسية الأخرى كما أنه موقف عدد كبير من أصحاب التوجهات الليبرالية الذين لا يترددون فى مناصرة استكمال المسيرة الديمقراطية لولا هذا الخطر الكامن - فى نظرهم - وراء الشعارات العامة المبهمة للإسلام السياسى. وهم يبررون شكوكهم ومخاوفهم استناداً إلى دليلين:

أولهما دليل تاريخى فإن استقراء التاريخ يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحكومة الدينية والاستبداد السياسى صنوان لا يفترقان. وهذا يصدق على التاريخ الإسلامى فيما عدا الفترة القصيرة للخلفاء الراشدين فى فجر الإسلام. ويصدق أيضا على تاريخ المسيحية فى أوروبا. أما ما يذهب اليه بعض دعاة الإسلام السياسى من أن الحكومة الإسلامية سوف تكون حكومة مدنية فهو قول لا يستحق الاعتبار فان الحكومة التى تزعم أنها تحكم بإسم الدين لا يمكن إلا أن تكون حكومة دينية مثلها مثل غيرها مما عرفت البشرية عبر العصور.

الدليل الآخر على التعارض الجوهرى بين الحكومة الدينية والديمقراطية مستمد من الواقع المعاصر. وهو ما نشهده فى إيران والسودان حيث استولى دعاة الإسلام السياسى على السلطة وأقاموا نظاماً للحكم لا يعرف التعددية الفكرية أو الحزبية ويسخر من مبدأ تداول السلطة ويستخدم مفاهيم الكفر والمروق والزندقة أداة من أدوات السيطرة الشمولية وينتهك حقوق الأنسان الأساسية. ومن المؤكد أن الأغلبية الساحقة من المصريين ترفض نظاماً للحكم على النمط الايرانى أو السودانى حتى وأن تعاطف البعض مع شعار إن الإسلام هو الحل أو مع الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

هذا هو منبع الخوف من التيار الدينى. فاذا قال أنصاره إن السوابق التاريخية لا تصلح دليلاً على نواياهم وإن ما حدث ويحدث فى إيران

والسودان يختلف عما يدور فى خاطرهم فإن من واجبهم ومن حق مصر والعالم الإسلامى عليهم الافصاح بوضوح عن وجوه الخلاف بين ما هو معروف عن الحكومة الدينية - أى حكومة دينية - وبين برنامجهم السياسى.

إن قدرة التيار الدينى على إعطاء تفسير مستنير لتراثنا الجيد-تفسير يتناغم مع مقتضيات العصر ويتماشى مع متطلبات الديمقراطية والتقدم سوف يمثل نقلة تاريخية لا فى مصر وحدها ولكن فى كل البلاد العربية والإسلامية . فإن المسلم المعاصر يتنازعه عاملان: رغبة جارفة فى إحياء التراث ورغبة لا تقل قوة فى التقدم والتجديد. ولا شك أن التوفيق بين الرغبتين يمثل الخلاص من هذا المأزق الحضارى.

إننا لا نجافى الواقع إذا قلنا أن الإسلام السياسى حقيقة لا يمكن تجاهلها. ومن الخطأ الكبير التعامل مع هذه الحقيقة على أنها مجرد ظاهرة أمنية. نعم لابد من مواجهة الإرهاب الدينى دون هوادة. غير أن الإسلام السياسى أكبر من الحافة المتطرفة وهو فيما يزعم مختلف عنها. ومن الثابت أن الأفكار لا يمكن استئصالها بالكبت والإجراءات القمعية. على العكس من ذلك فهى تزداد قوة واستفحالا إذا لم تواجه بأفكار مثلها وأقوى منها. هذا هو درس التاريخ. ان الخروج من هذا المأزق يتطلب منا الدخول فى حوار صريح أمين مع التيار الإسلامى المعتدل لمعرفة نواياه الحقيقية ومدى اتفاق برنامجه السياسى مع بعض المبادئ الأساسية التى تشكل جوهر الديمقراطية والتقدم.

إن الأمة التى لا تاريخ لها لا مستقبل لها. ومن ثم فإن التقدم وملاحقة ركب الحضارة لا يعنى تجريد مصر من هويتها العربية الإسلامية. على العكس من ذلك فإن الإيمان بتلك الهوية وتأكيدها لا ينفصل عن القدرة على التقدم الحقيقى. إننا نعتز بالدين الإسلامى ونفخر- مسلمين ومسيحيين- باللغة العربية والأدب العربى والشعر العربى والعمارة الإسلامية والفن الإسلامى وغير ذلك من مقومات الحضارة العربية الإسلامية. وننظر بشىء غير قليل من القلق إلى بعض الظواهر التى تضعف تلك الهوية. ننظر بقلق إلى تراجع اللغة العربية فى الخطاب المعاصر وأن نسبة عالية من أولاد الصفوة يجيدون اللغات الأجنبية ولكنهم يتعثرون فى لسانهم العربى. ننظر بقلق إلى شيوع ظاهرة

إطلاق أسماء أجنبية على كل ماهو حسن وجميل فى هذا البلد، وقل مثل ذلك بالنسبة إلى عقدة الخواجة التى سادت حتى فى الدوائر الرسمية وهى تقوم على افتراض أن أحط الخبرات الأجنبية أفضل من أسمي الخبرات الوطنية وقد أدي ذلك الي قيام نظام خفي من الإمتيازات الأجنبية . ومن شأن هذا كله اضعاف الثقة بالنفس والإنتقاص من التجانس الحضاري الذي اتسمت به مصر عبر تاريخها الطويل .

إن علي الإسلام السياسي في مصر مسئولية خاصة تختلف تماما عن مسئوليته في بلاد أخري مثل الجزائر أو تونس أو باكستان أو غيرها . فقد كانت مصر رائدة الإستنارة في العالم الإسلامي منذ أن حمل رفاعة رافع الطهطاوي ومحمد عبده وقاسم أمين و طه حسين وعلى عبد الرازق وأحمد لطفى السيد لواء تجديد الفكر العربى والإسلامى. فلا يجوز اليوم أن يكون دور الإسلام السياسى فى مصر ترديد أفكار نشأت فى بيئة مغايرة تماما للبيئة المصرية مثل أفكار أبو العلا المودودى أو نشأت فى زمان يختلف عن الظروف الحالية ونحن على عتبة القرن الحادى والعشرين ولو أن أبو العلا المودودى أو الشهيدين حسن البنا وسيد قطب معنا اليوم لكانت لهم آراء تختلف قليلا أو كثيرا عما نادوا به فى العشرينات أو الأربعينات من هذا القرن. فقد تغير العالم. وماكان يصلح لعالم الأمس لم يعد يصلح لعالم اليوم. لابد من فكر جديد يتطلع إلى المستقبل دون أن يهجر الماضي وينظر إلى واقع اليوم وليس واقع القرن السابع أو الثامن الميلادى. يجعل من تراثنا قوة دافعة على التقدم وليس حجرا فى أعناقنا يعوقنا عن اللحاق بركب الحضارة ومواجهة تحديات العصر. وهذا مالم نسمعه من دعاة الصحوة الإسلامية إلى الآن.

على قوى اليسار تعديل برنامج العمل السياسى على النحو الذى يزيل التناقض بين بعض عناصره وبين مقومات الوفاق الوطنى وعلى وجه الخصوص تلك العناصر التى تسربت عن طريق النظرية الماركسية مثل الصراع الطبقى وديكتاتورية الطبقة العاملة وملكية الدولة لوسائل الإنتاج والقطاع العام والتخطيط المركزى. هناك تناقض واضح بين تلك العناصر وبين الفكرة الديمقراطية القائمة على التعددية الفكرية والحزبية وسلطة المجالس الشعبية وحق الشعب فى تغيير حكومته وتداول السلطة والفصل بين السلطات والتوازن بينها . ومن العبث أن يطالب اليسار بالديقراطية بهذا المعنى وفى نفس الوقت يحتفظ فى برنامجه بما يقضى عليها . كذلك على الإسلام السياسى أن يختار بين الحرفية النصوصية وبين الأخذ بالروح العامة للدين الحنيف والمقاصد العليا للشريعة الغراء . إذا إختار الحرفية النصوصية رغم ماشهده المجتمع من تغيرات عميقة فى الظاهرة الإجتماعية والقيم والأهداف فإن التكلفة تكون باهظة ليس فقط بالنسبة للأمة الإسلامية ولكن بالنسبة للإسلام ذاته . أما إذا إختار إستلهام المقاصد العليا للشريعة فى عالم سريع التغيير فإنه يستطيع أن يزيل كل عقبة فى طريق تقدم الأمة الإسلامية وقوتها . لهذا الإختيار نتائجه بالنسبة لموقف الإسلام السياسى من قضايا الربا والفوائد المصرفية ومركز المرأة فى المجتمع ومكانة غير المسلمين فى ظل الدولة الإسلامية والحدود الشرعية والتعددية الفكرية والحزبية وغير ذلك .

والآن وقد تكلمنا عن اليسار وعن التيار الدينى السياسى ماذا عن الليبرالية . إن أهم ما يميز الفكر الليبرالى هو الإيمان بأن الفرد يمثل حجر الزاوية فى تقدم المجتمع . ومن ثم فهو يرفض النظرة الشمولية الإشتراكية التى تستند إلى مفاهيم جماعية يختفى فيها دور الفرد من حيث هو كيان مستقل فى إطار إجتماعى. ويرفض إمكانية حدوث تقدم حقيقى من خلال المفاهيم الماركسية سابقة الذكر . وهو يرفض كذلك المفاهيم الغاشية التى تجعل الدولة أو "الزعيم" كل شىء والفرد لا شىء . وأخيراً فهو يؤمن بالأديان

السماوية ولكنه يرى الضرر الكبير الذى يعود على المجتمع من إقحام الدين فى السياسة . وعنده أن الفصل بين الدين والدولة يعود بالخير على الدين وعلى الدولة والعكس بالعكس . وفى نظر الفكر الليبرالى أنه ليس ثمة تنمية إقتصادية حقيقية إلا عن طريق آليات السوق التى تفسح المجال أمام الحوافز الفردية مع تهذيبها على النحو الذى يحقق الإنسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع . وعنده كذلك أن مثل هذا التفاعل الخلاق بين الأفراد فى المجال الإقتصادى لابد لإكتماله من وجود نظام سياسى ينطلق من تساوى الأفراد فى الحقوق والواجبات ويستند إلى سيادة الشعب الذى يمارس رقابة فعالة -عن طريق مؤسساته الدستورية - على أعمال القائمين فى السلطة . لذلك فإن الفكر الليبرالى يسلط الضوء على الفرد من حيث رفاهيته وأمنه وقدراته على الخلق والإبداع وما يحركه من حوافز وقيم ومايضمن ولاءه للأسرة أو الجماعة التى ينتمى إليها. فالفرد وعلاقاته هو الحقيقة التى ينطلق منها كل تقدم حضاري . ومن هنا كانت الحكمة القائلة إن الحرية الفردية هى منبع الإبداع وأم الفضائل . ويلزم عن ذلك إيمان الفكر الليبرالى بأن القطاع الخاص هو ركيزة التنمية ومن ثم فهو يرفض قيام الدولة بإنتاج السلع والخدمات من أجل الربح عن طريق شركات القطاع العام إلا إذا إقتضت ذلك ظروف ظاهرة قاهرة كما يرفض التخطيط المركزى حيث تقوم الدولة مقام السوق فى توزيع الموارد بين فروع الإنتاج وتحديد الكميات المنتجة والأسعار بقرارات إدارية . كذلك فإن الليبرالية تنادى بتطبيق سياسة التخصيصية أى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص فى كل الحالات التى يمثل فيها القطاع العام نسبة مرتفعة من النشاط الإقتصادى .

تطور الفكر الليبرالى تطوراً كبيراً منذ الأزمة العالمية الكبرى ويتبين ذلك فى مجالين أساسيين : الأول هو دور الدولة فى النظام الإقتصادى . فقد كانت الليبرالية موضع نقد شديد لوقوفها موقف العداء من تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية والثانى هو العدالة الإجتماعية حيث كان التركيز فى الفكر الليبرالى على الكفاءة الإقتصادية دون إعطاء أهمية كافية لإعتبارات التوزيع . وقد شهد الفكر الليبرالى تغيراً كبيراً فى المجالين .

أما دور الدولة فى النظام الإقتصادى فإن من الإخطاء الشائعة القول

إن الإقتصاد الحر يعنى غياب الدولة عن الساحة الإقتصادية . وواقع الأمر فى الوقت الحاضر غير ذلك تماماً . لم يعد هناك من ينادى بمبدأ دع الأمور تجرى فى أعنتها . فإن تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية أصبح سمة أساسية من سمات المذهب الليبرالى المعاصر . والفرق بينه وبين التخطيط المركزى ليس فى مبدأ التدخل ولكن فى مضمونه . ففى ظل التخطيط المركزى تحاول الدولة التأثير فى سير الحياة الإقتصادية عن طريق ملكيتها لكل وسائل الإنتاج وقيامها بالإنتاج المباشر للسلع والخدمات . أى أنها تقوم بدور صاحب رأس المال ودور المنظم الذى يتحمل مخاطر الإنتاج . أما فى ظل الإقتصاد الحر فإن وسائل الإنتاج تكون فى أغلبيتها الساحقه مملوكة للأفراد . كذلك يتحمل المنظم الفرد المشروع الخاص مخاطر الإنتاج بما تنطوى عليه من ربح أو خسارة . وفى هذه الحالة لا يكون تدخل الدولة فى سير الحياة الإقتصادية عن طريق الإنتاج المباشر للسلع والخدمات وإنما عن طريق قيامها بعدد من الوظائف تستهدف التخفيف من عيوب نظام السوق أو إستبعادها . وذلك عن طريق السياسات النقدية والمالية التى ترسمها الدولة بهدف رفع مستوى العمالة أو تخفيض البطالة وضمان الإستقرار السعرى وتحقيق التوازن الخارجى فى ميزان المدفوعات وإستقرار أسعار الصرف والمحافظة على مستويات عالية من النشاط الإقتصادى . بالإضافة إلى ذلك تعمل الدولة على إزالة الآثار السلبية التى قد تنشأ عن التفاعل الحر غير المقيد لقوى السوق وهذا يشمل منع قيام الإحتكارات الخاصة والرقابة عليها فى حالة قيامها وسد الثغرة بين المنفعة الخاصة والمنفعة الإجتماعية بما فى ذلك حماية البيئة . وأخيراً وليس آخراً فإن على الدولة فى الإقتصاد الحر القيام بالخدمات الأساسية فى مجالات التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع وحماية التنظيمات المهنية والتقابية ويدخل فيها كذلك قيام الدولة بمشروعات البنية الأساسية من طرق ومواصلات وإتصالات بالإضافة إلى المرافق العامة من نور ومياه وغيرها .

هذا بإختصار شديد عن دور الدولة فى الإقتصاد الحر . أما عن العدالة الإجتماعية فإن هناك فكرة شائعة أن نظام الإقتصاد الحر يحقق الكفاءة الإنتاجية ولكنه يفتقر إلى العدالة الإجتماعية . وفى نظر البعض أن التفاعل الحر غير المقيد بين قوى السوق لابد أن يؤدى إلى تفاوت كبير فى الثروات والدخول كما يؤدى إلى أن يزداد الإغنياء غنى ويزداد الفقراء فقراً . وكان هذا

النقد لا يخلو من حقيقة فى ليبرالية القرن التاسع عشر التى كان ينادى بها هربرت سبنسر وأمثاله. ولكنه الآن لا يستند إلى أساس من الصحة . ويكفى تدليلا على بطلان تلك المزاعم أن نلقى نظرة على البلاد التى أخذت بمبدأ الحرية الإقتصادية لكى نتبين أنها فى مقدمة بلاد العالم من حيث الأخذ بيد الفقراء وتحقيق العدالة فى التوزيع وتوفير شبكة الأمان لكل المواطنين ضد المخاطر الإجتماعية بما فى ذلك البطالة والعجز والشيخوخة وغيرها من الأمراض الإجتماعية . وتنطلق الليبرالية من مبدأ أساسى وهو وجود علاقة وثيقة بين الكفاءة والعدالة الإجتماعية والواقع أنه من الصعب وجود إحداهما دون أخرى . فالكفاءة شرط للعدالة. ذلك أن الكفاءة تعنى نمو الإقتصاد القومى بمعدلات عالية . وهذا يعنى تعاظم طاقة النظام الإقتصادى على مساعدة الضعفاء والفقراء بالإضافة إلى توفير فرص العمل المنتج لكل القادرين عليه الراغبين فيه . وهذا هو أحد المقومات الأساسية للعدالة الإجتماعية . فلا عدالة ولا كرامة فى نظام إقتصادى لا يعطى لكل القادمين إلى سوق العمل فرصة العمل الشريف المجزى . من ناحية أخرى فإن العدالة شرط للكفاءة . فلا يكفى أن يزيد الدخل القومى بمعدلات عالية . بل لابد أن تنتشر ثمرات التنمية وأن تصل إلى الجميع . بغير ذلك فإن النمو سراب خاوع لا يلبث أن يزول .

غير أن إنتشار ثمرات التنمية لا يحدث من تلقاء نفسه . لم يعد أحد يؤمن بنظرية الإنسياب التلقائى لثمرات التنمية من أصحاب الدخول العليا إلى أصحاب الدخول الدنيا . بل من المحتمل أن يقترن نمو الناتج القومى بتراجع غير مرغوب فى توزيع الدخل . لذلك لابد أن تتواكب سياسات التنمية مع سياسات أخرى موازية لضمان مشاركة الجميع فى ثمرات النمو وذلك عن طريق الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية التى يعود النفع الأعظم منها على أصحاب الدخل المحدود . يضاف إلى ذلك وجوب مد يد المساعدة إلى هؤلاء الذين يقعون تحت خط الفقر المطلق . ويقصد بالفقر المطلق الحالة التى يكون فيها الفرد عاجزاً تماماً عن إمكانية الحصول على حد أدنى من الحاجات الإنسانية الأساسية . وهذه هى حالة الطبقات التى تعيش على حافة المجتمع وفى الأحياء العشوائية وتشتمل على نسبة عالية من المستضعفين فى الأرض خصوصاً الأطفال والنساء والعجزة والطاعنين فى السن . وهؤلاء لابد من حمايتهم من مخاطر الضنك والرذيلة وذلك بالمساعدة المباشرة والمشروعات

التى تستهدف تأهيلهم وتمكينهم من الخروج من قبضة الفقر . يضاف إلى ذلك حمايتهم عن طريق شبكة الأمن الإجتماعى ضد العجز والمرض والشيخوخة والبطالة .

يعتبر مبدأ تكافؤ الفرص من المبادىء الأساسية التى تقوم عليها الليبرالية الجديدة . ومعنى هذا المبدأ تساوى جميع أفراد المجتمع من حيث أن تقدم كل واحد منهم فى الحياة يقوم على جده وإجتهاده ومواهبه وليس علي الإمتيازات الطبقية أو الأسرية أو المالية . ومن هنا كانت الليبرالية العدو اللدود للمحسوبية والشللية والعصبية العرقية أو الدينية. وهى تؤمن بحق كل فرد أن يشق طريقه فى الحياة وأن يصل إلى أعلى المراتب مهما كان تواضع أصوله الإجتماعية أو معتقداته.

يترتب على مبدأ تكافؤ الفرص بهذا المعنى إعطاء كل فرد فى المجتمع فرصة عادلة لتحقيق ذاته وتقدمه فى سباق الحياة . ولكن ذلك لا يعنى بداهة تساوى الجميع فى نتائج هذا السباق . فهو تعادل وتكافؤ عند خط الإبتداء ولكنه لا يعنى تساوى النتائج عند خط الإنتهاء . فهناك المجتهد والمثابر والنابغ والموهوب والكسول والمتواكل . وليس من العدالة فى شيء أن تتساوى هؤلاء جميعا عند نهاية سباق الحياة . بل إن العدالة تقتضى حق كل مجتهد فى ثمار عمله وتقدمه على الآخرين الذين هم أقل منه إجتهاداً أو فطنة أو موهبة . بعبارة أخرى فإن مبدأ تكافؤ الفرص لا يتناقض مع مبدأ الثواب والعقاب . ثواب المحسن وعقاب المسيء أو المتخلف . ومن ثم فإن الليبرالية الجديدة لا ترى غضاضة فى التفاوت بين دخول الأفراد . بل على العكس من ذلك فهى ترى فى هذا التفاوت حافزاً على الجد والإبتكار والتقدم الحضارى .

وهكذا إستطاعت الليبرالية الجديدة أن تحقق التوازن بين مقتضيات الحرية الإقتصادية ودور الدولة فى النظام الإقتصادى كما إستطاعت أن تحقق التوازن بين إعتبارات الكفاءة الإنتاجية وإعتبارات العدالة الإجتماعية وأن يتم كل ذلك فى إطار من الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

(أ) رسائل النداء الجديد

ظهر حتى الآن:

١ـ د. سعيد النجار : الليبرالية الجديدة ومستقبل التنمية فى مصر

٢ـ د. شريف لطفى : حماية المستهلك

٣ـ د. حازم الببلاوى : الديمقراطية الليبرالية

٤ـ د. سعيد النجار: مصر وتحديات العصر

٥ـ د. سعيد النجار: الديمقراطية ومستقبل التنمية فى مصر

٦ـ منى ذو الفقار : المرأة المصرية فى عالم متغير

٧ـ المستشار محمود فهمي: الوضع التشريعي وتشجيع الاستثمار فى مصر

٨ ـ د. سعيد النجار : البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى

٩ـ السفير فاروق حلمى : نظرة فى انجازات هونج كونج

١٠ـ د. أسامة الغزالى: مشكلات التطور الديمقراطى في مصر

١١ـ د. سعيد النجار : نحو استراتيجية عربية للسلام

١٢ـ د.عفاف لطفى السيد ود.على الدين هلال : رواد الفكر التنويرى (أحمد لطفى السيد)

١٣ـ حسين أحمد أمين : التيار الاسلامى فى مصر

١٤ـ د.عبد المجيد فراج: تنمية الادارة وادارة التنمية

١٥ـ د. زينب عوض الله : حماية حقوق المستهلك

١٦ـ السفير .ممدوح عبدالرازق : عن الاسلام والتنوير والمستقبل

١٧ـ د. سعيد النجار : الجات والنظام التجاري العالمي

١٨ـ حسين أحمد أمين : التيارات الفكرية فى مصرفى القرن العشرين

١٩ـ د.فهد الفانك : برنامج التصحيح الاقتصادى فى الاردن

٢٠ـ د. صلاح زين الدين : تطوير سوق الأوراق المالية

٢١ـ د. سعيد النجار : لحظات من العدالة

(ب) مختارات ثقافية :

ظهر حتى الآن:

١ـ د. سعيد النجار : مصر وتحديات العصر.
(بالإنجليزية)

٢ـ د. رفعت لقوشة: أزمة الطبقة الوسطى وقيمة العنف.

٣ـ المستشار. شريف كامل : العلاقة بين الدين والدولة أو بين الدين والسياسة.

٤ـ د. سعيد النجار: السياسة والإصلاح الإقتصادى فى مصر.
(بالإنجليزية)

٥ـ د. سعيد النجار : الديمقراطية والتنمية.
(بالإنجليزية)

٦ـ د. سعيد النجار :مؤتمر السكان والتوافق الحضارى.
(بالإنجليزية)

مطبعـــــة وهبـــــة
٦٣ شـارع نوبـار - بــاب اللوق
تليفون وفاكس : ٣٥٤٠٤٥١

962
62